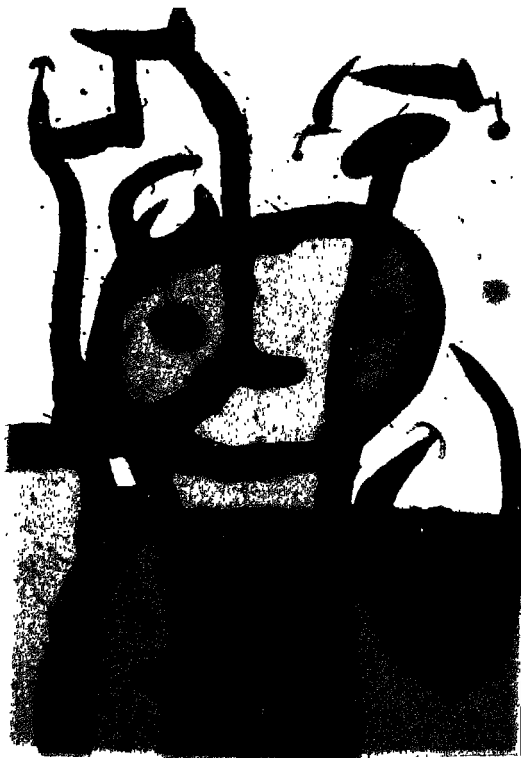


مهر جاز الفرافرة للجميع



السيموطيقا ومشكلات الفلسفة

على محسن جمجوم

كتاب الشباب



الهيئة المصرية
العامّة للكتاب

السيوطي
ومشكلات الفلمنة

على محمد محمود



مهرجان القراءة للجميع ٩٨
مكتبة الأسرة
برعاية السيدة سوزان مبارك
(كتاب الشباب)

الجهات المشاركة:	السيموطيقا ومشكلات
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية	الفلسفة
وزارة الثقافة	على محسن جمجوم
وزارة الإعلام	الغلاف
وزارة التعليم	الإشراف الفني:
وزارة التنمية الريفية	للغنان محمود الهندي
المجلس الأعلى للشباب والرياضة	المشرف العام
التنفيذ: هيئة الكتاب	د. سمير سرحان

اهداء

الى روح زكى نجيب محمود
ذلك المفكر والفيلسوف العظيم
الذى يندر تكراره والذى فقدته مصر والعالم
العربى
أهدى هذا الكتاب •

على محسن مجموع

مقدمة

أردت بهذه الدراسة أن يتاح للقارئ كتاب يمكن أن يعتبر مدخل لعلم المنطق من جهة ، ومدخل لعلم الوموز (أو العلامات) الذى يعرف « بالسيميوطيقا » من جهة أخرى - وذلك فى سياق العلاقة بين اللغة (أى لغة) التى تعتبر أحد الرموز وأهمها والتى تدل على الأشياء بصفة عامة ، وبين مشكلات الفلسفة باعتبارها نتيجة استخدام خاطئ للغة ، هذا وقد راعينا التبسيط والتدرج والانتقال من المفهوم الأكثر بساطة الى البسيط ثم الى المفهوم المركب فالأكثر تركيبا ، حتى يتسنى للقارئ غير المتخصص سبر أغوار هذا العلم بما سيجده من المفاهيم الأساسية لعلم المنطق التى تتعلق بالموضوع الأساسى وطريقة عرضه والتى لا غنى عنها سواء فى فهم هذا العلم (السيميوطيقا) من الزاوية المعروضة فى هذه الدراسة أو فى فهم معظم الكتب الأخرى التى تتعرض لذلك العلم .

ولقد رأينا أن نعرض موضوع السيميوطيقا من زاوية

علاقته بالمنطق والفلسفة متخذين مشكلات الفلسفة خير
تعبير عن تلك العلاقة .

وأنا لا أدعى أن هذه الدراسة يمكن أن تعتبر جديدة
بقدر ما تعتبر دراسة مراجعة لأفكار طرحت بشكل أو بآخر
ولم يعقب عليها كما يجب ، ولم يظهر أى مردود جاد لها
فى ساحة الفكر العربى .

وسوف يجد القارئ عند مطالعته لهذه الدراسة ، أن
معظمها اقتباسات كاملة من كتاب المنطق الوضعى « الجزء
الأول » وكتاب موقف من الميتافيزيقا للدكتور / زكى
نجيب محمود مع تعليقات هنا وهناك .

أما قيمة هذه الدراسة التى ندعيها ، ليس فقط
لبعض الشروح التى قمنا بها فى سياق تلك الدراسة والتى
أعترف أنها قليلة ، بل لأن هذه الدراسة تجمع بين
أوليات المعرفة بعلم المنطق وتمثل اطلالة على الفلسفة
باعتبارها مدخل واضح وشيق لفهم السيميوطيقا وهى
متعلقة بمشكلات الفلسفة - خاصة وأن معظم الكتب التى
تتكلم عن هذا العلم بها شئ من الصعوبة التى قد تصل الى
حد الغموض - ذلك لأن المجال التطبيقى لهذا العلم واسع
جدا - فهو له تطبيقات (وبالتالى منطلقات) فى علوم
النفس والاجتماع والمنطق والفلسفة واللغة وعلوم الانسان

– ونحن أردنا أن يكون مدخلنا من خلال المنطق والفلسفة
مرورا باللغة •

وأخيرا نتمنى من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في
تحقيق الهدف من هذا العمل – والله الموفق •

على محسن جمجوم

مصر الجديدة في : ١٩٩٢/١١/٦

مدخل

من أهم المشاكل التى تعوق تقدم أى علم ، مشكلة المنهج ، ذلك لأن كل علم وكل مبحث له منهجه الخاص به والذى لايجوز أن يخالطه منهج آخر لعلم آخر عند البحث فى العلم الأول ، وهذه مشكلة من أكثر المشاكل شيوعا فى حياتنا الفكرية للأسف رغم أن هذه المشكلة بدءا من عصر النهضة الأوروبية حتى أوائل القرن العشرين قد تم تسليط الضوء عليها وقتلت بحثا وتفنيدا حتى أننا يمكن أن نقول أن ما حققه الغرب منذ عصر النهضة الأوروبية حتى الآن ما هو الا تداعيات لتلك النقلة الجبارة المتمثلة فى الثورة على المنطق الأرسطى وتحديد منهج للعلوم الطبيعية يختلف عن منهج الرياضيات - فقبل ذلك كان الفلاسفة والعلماء منذ أيام الأغريق وفى ذروة الحضارة الأغريقية وعصرها الذهبى حيث سقراط وأفلاطون وأرسطو وما قبلهم من تراث فلسفى منذ طاليس - كانوا ينشبدون اليقين الرياضى فى العلوم الطبيعية ، ولذلك كانوا يعاملون العلوم الطبيعية معاملة الرياضيات وأستمر هذا الوضع الى العصور المظلمة فى أوروبا حتى جاء فرانسيس بيكون ليكسر ذلك

الجمود ويفتح أول الطريق للتخلص من الخلط المنهجي الذي كان يعوق تقدم العلوم الطبيعية خاصة والرياضيات أيضا .

ومنذ ذلك الحين بدء يتقرر منهاج خاص للرياضيات ومنهاج آخر خاص بالعلوم الطبيعية ، فأصبحت القضية الرياضية بحكم المنهاج (خط السير) الرياضى تختلف اختلافا بينا عن القضية فى العلوم الطبيعية . وما أكثر ما قاله ووضحه مفكرنا الكبير د . زكى نجيب محمود بخصوص تلك المسألة الهامة فى معظم كتاباته وابداعاته .

ولنضرب مثلا لذلك الاختلاف بين القضية الرياضية والقضية فى مجال العلوم الطبيعية وهو المعبر عن الاختلاف المنهجي بين الرياضيات والعلوم الطبيعية فنحن فى مجال الرياضيات نبدأ بقضية مسلم بها أى مسلم بصحتها ولا نحتاج الى برهان لها - وتلك القضية تكون مقدمة - ثم نبني عليها بناء ومعمار كامل من خلال عملية أستنباط هى بالضرورة تحقق يقين ذلك لأن النتيجة متضمنة أصلا فى المقدمة وما النتيجة الا تكرار ، لذلك فالقضية الرياضية قضية تكرارية لا تخبرنى بشئ عن الواقع .

مثال : تعريف الخط المستقيم فى الرياضيات هو طول بدون عرض . هذا الخط المستقيم غير موجودة فى

الطبيعة انما هو موجود فى رأسى ورأسك فقط - ذلك
لأنك لو وضعت هذا الخط المستقيم تحت المجهر لتكشف
لك أنه مستطيل - كذلك يمكن القول عن تعريف النقطة
فى الهندسة • فهى كائن بدون أبعاد ولكنها تحت المجهر
قرص دائرى •

خذ مثالا آخر :

$$2 + 2 = 4$$

هى قضية من قضايا الرياضه وهى تكرارية لا تأتى
بجديد ذلك لأن $4 = 1 + 1 + 1 + 1$ ، $2 \times 2 =$
 $0 \quad 1 + 1 + 1 + 1 = (1 + 1) + (1 + 1)$

أما القضية فى مجال العلوم الطبيعية فهى قضية
اخبارية أى تخبرنا بشئ جديد وهذه القضية تكونها من
خلال التجربة - من خلال التعامل مع ظواهر الواقع ومدى
صدقها احتمالى تقريبي وليس يقينى كقضايا الرياضيات
مثل قولى أنه اذا كانت السحب كثيفة فان السماء تمطر
فهذه قضية صادقة بنسبة خطأ لأنه يمكن أن السماء لا تمطر
رغم أن السحب كثيفة • كذلك فأنا عندما أقيس ظاهرة من
ظواهر الطبيعة مثل درجة حرارة الجو فى مكان معين ،
هذا القياس ليس يقينى يقين مطلق لأنه يمكن بعد
١٠ سنوات أن يكون لدى جهاز قياس أدق يعطينى نتائج
أكثر دقة وهكذا •

هذا الوضوح المنهجي اذا تم فى عقل شخص باحث لا يساعده فقط على التقدم والسير بخطى واثقة فى طريق الابداع والابتكار وانما يكسبه مهارة على عرض أفكاره بشكل واضح ومتناسق لأن هذا التناسق والوضوح والرشاقة فى العرض أحد أسبابها هو بالتأكيد وضوح الفكرة فى ذهنه بسبب وضوح المسألة المنهجية لديه .

وقد كتبت هذا التمهيد الذى يمكن أن يعتبر اطالة لكى أوضح تلك النقطة وأعرض عليها بالنواجد قبل أن نخوض فى موضوع السيميوطيقاً .

فلنتأمل بعض من مقدمة كتاب علم الدلالة لبيار غيرو وهى بعنوان علوم الدلالة الثلاثة ولنرى ان كان هناك داعياً من كتابتنا ذلك التمهيد أم لا ...

فيقول بيار غيرو فى تلك المقدمة :

« علم الدلالة هو علم يهتم بدراسة الكلمات . بيد أن ملاحظات ونظريات ووجهات نظر حديثه أعادت طرح هذه المسألة القديمة ، ويشكو علم الدلالة ، كغيره من العلوم الأكثر قدماً وجدة فى آن ، من أنه لم يحدد غايته بدقة ، ولم يوضح الى ذلك ماهية مجموعة اصطلاحاته . ولذا يضل المختص والجاهل سبيلهما الى هذا العلم لما يكتنف هذه التسمية (Semantique) من مغالطات فى الواقع . فما هى

النيويورك تايمز تصرح على متن أعمدة ثلاثة : - (ليس علم الدلالة سوى سلاح في يد الأحمر يستلونه في حربهم ضد المبادرة الحرة) .

وتضيف الجريدة ذاتها : (وفي الحال شكلت الفلسفة علم دلالة ونحو الكلام العلمي ، كيف يمكن ، بعدئذ ، لصراخات الطفل الوليد أن تكون رد فعل دلالي ؟ وإذا صح هذا التساؤل فما هو علم دلالة موسيقى « الجاز » وعلم دلالة المصارعة الحرة ؟ ويعزى سبب هذا التخييط الى أن الكلمة التي تحدد في الأصل فرعاً خاصاً في دراسة الكلام قد استعارها المنطقيون وعلماء النفس وصاغوها بحسب معارفهم ، ولذا فهي تنتمي الى ثلاثة سلوكيات متميزة .

والكلمة علم الدلالة Semantique المشتقة من الكلمة اليونانية (Sêmaino) « دل » والمتولدة هي الأخرى من الكلمة Séma أو «العلامة» ، هي بالأساس الصفة المنسوبة الى الكلمة الأصل Sens أو « المعنى » :

فالتغير الدلالي هو التغير في المعنى ، والقيمة الدلالية لكلمة تكمن في معناها . ويسعى المرء من ثم الى تطبيق هذا التغير الدلالي على كل علامة ، هناك من يؤكد وجود وظيفة دلالية تؤديها الألوان في شعارات النسب أو في أعلام البحرية . وثمة من يشير أيضاً الى القيمة الدلالية لصرخة ، ولعلامة ما نبعث عبرها برسالة وندخل ، على

ذلك فى اتصال مع الآخر • نسمى دلاليا كل ما يتعلق
بمعنى علامة اتصال وبخاصة الكلمات •

ويمكن لنا أن تصنف المسائل الدلالية الى ثلاثة
أنساق رئيسية :

(أ) المسألة النفسانية – لماذا وكيف نتصل ؟ ما هى
العلامة وماذا يطرأ على نفس المتحدث والمستمع على السواء
حينما يتصلان ؟

ما هو الأساس والآلية الفيزيولوجية والنفسانية
 لعملية التخاطب هذه ؟ الخ •

(ب) المسألة المنطقية – ما هى العلاقات التى تحكم
العلامة بالواقع ؟ وفى ظل أية ظروف يمكن للعلامة أن تكون
قابلة لتطابق موضوعا أو موقفا يتعين أن تدل عليهما ؟
وما هى القواعد التى توفر دلالة حقيقية ؟ الخ ...

(ج) المسألة الألسنية – وقد تنشأ مسائل ألسنية
متعددة ، لأن لكل نظام علامات قوانينه المختصة به والتى
تتلائم وطبيعته ووظيفته • لذلك فإن علم الدلالة الألسنى .
كونه دلالة بامتياز وغاية هذا الكتاب ، يدرس الكلمات
داخل اللغة : ما هى الكلمة ، وما هى العلاقات التى تربط
شكل ومعنى الكلمة وما هى العلاقات بالتالى بين الكلمات
كافة ، وكيف تضمن هذه الكلمات وظيفتها ؟ الخ ...

ينشأ علم الدلالة ، اذن ، من علوم متميزة ثلاثة :
علم النفس – المنطق – والألسنية ويسعى كل علم وانطلاقا
من زاويته الخاصة ، الى دراسة مسألة دلالة ومعنى
العلامات . غير أن هذه العلوم لم تكن لتشير فى أبحاثها
تلك الى « علم الدلالة » منفصلا ، وكثيرون هم العلماء الذين
مارسوا علم الدلالة دون أن يدروا . ولكن قبل فترة وجيزة
عمدت مدرسة من المنطقيين وفريق من علماء النفس الى
الاعتراف بهذا العلم ، أى علم الدلالة . وقد استحدثوا الى
جانب علم الدلالة (الألسنى) علم دلالة فلسفى ناشئا عن
المنطق الرمضى ، كما أنشأوا علم دلالة عاما وهو بمثابة
دراسة للعلامة من وجهة نظر نفسانية – اجتماعية . وتظل
استعمالات الكلمة الثلاثة والتي تتعلق بالمظاهر الثلاثة
للقضية ذاتها ، فى علاقة ترابط وثيقة » .

أكتفى بهذا القدر من مقدمة الكتاب سالف الذكر
والتي أزعمت أنها مقدمة ضعيفة للغاية للتمهيد فى فهم علم
كعلم الدلالة كما أزعمت أن هذا العلم لكى يمكن فهمه جيدا
وبوضوح لابد أن نبين ونذكر بداية نشأته وما هو الحافز
والدافع الجوهرى الذى حدا ببعض الفلاسفة للاهتمام
بذلك العلم وبالتالي تطويره – هذا ما سنتكلم عنه فى
الصفحات القادمة وسيكون مرجعى الأساسى فى تلك
السطور القادمة كتاب المنطق الوضعى وموقف من الميتافيزيقا
للفكر الكبير الدكتور زكى نجيب محمود لكن قبل أن

أخوض فى موضوع السيميوطيقا فأنا سأعرض مفاهيم أساسية لابد أن تكون واضحة فى ذهن القارئ، مثل ما هى القضية المنطقية ؟ (شروطها) ، وما هى القضية الذرية ؟ ومن المناسب أن أبدء بتعريف للمنطق كما جاء فى كتاب المنطق الوضعى للدكتور زكى نجيب محمود .

المنطق هو علم يبحث فى صورة الفكر :

ومن هنا يتضح أن كل منطق لابد وأن يكون صوريا وصورة الفكر تمثلها صورة الكلام وهى العلاقات الكائنة بين الأجزاء بغض النظر عن تلك الأجزاء نفسها ، ولذا فقد تكون الصورة واحدة فى عبارتين مع اختلاف العبارتين فى اللفظ والمعنى مثال ذلك :

النيل بين القاهرة والجيزة - الكتاب بين الدواة والقلم (*) - فهما مختلفتان لفظا ومعنى ولكنهما متحدثتان فى الصورة لاتحادهما فى العلاقات الكائنة بين أجزائهما ، ولو أستبدلنا بأسماء الأشياء رموزا فى العبارة الأولى مع احتفاظنا بالعلاقة ، وجدنا الصورة متمثلة فى الصيغة الرمزية : «س بين ص ، ط » - وهى صورة رمزية تصلح للعبارة الثانية كذلك (**) .

(*) المنطق الوضعى ج ١ صفحة ٥ للدكتور زكى نجيب محمود

(**) كتاب علم الدلالة سالف الذكر هو للمؤلف بيار غيرو -

ترجمة : أنطوان أبو زيد وهو من سلسلة ذننى علما (منشورات عويدات بيروت - باريس) .

والآن سوف نأخذ مسارا آخر نتناول خلاله موضوع
السيميوطيقا .

هذا المسار يبدأ بسؤال عن الحافز والدافع الذى حدا
ببعض الفلاسفة والمناطق لابتداع هذا العلم علم الدلالة الذى
يعتبر توسيع للسيميوطيقا (علم الرموز) فى المجال ،
منطلقا منه ومتأثرا به . الجواب هو أنه قد وجد أن معظم
(جميع) المشكلات الفلسفية بمعناها الحقيقية ان هى
الا تحليلات لتركيبات لغوية . ولما كانت التركيبات اللغوية
التي تعنى الفلسفة بتحليلها ، هى فى الأغلب ما تقوله
العلوم المختلفة من قضايا ، أمكن أن نقول عن الفلسفة أنها
منطق العلوم ، أى تحليل القضايا العلمية تحليلا يبرز
طريقة تركيبها وصورة بنائها ليتضح معناها .

« عملنا هو التحليل المنطقي لا الفلسفة » - هكذا
يقول كارناب فى تقديمه لمجموعة وحدة العلم (اسم
كتاب) .

والفلسفة التى يبرأ منها « كارناب » هى الميتافيزيقا
بالمعنى الذى يجعل الميتافيزيقا بحثا فى أشياء لا تقع فى
مجال الحس مثل « الشئ فى ذاته » (وهى المشكلة المعرفية
التي تركها لنا الفيلسوف الألماني كانت) و « المطلق »
و « العلة الأولى للعالم » و « العدم » و « القيم الأخلاقية
والجمالية » وما الى ذلك .

أى أن كارناب يرى بعد رفضه وتبرأه من الميتافيزيقا بالمعنى السالف الذكر ، أن جميع المشكلات الفلسفية بمعناها الحقيقي ان هى الا تحليلات لتركيبات لغوية .

(لاحظ أن هذا رأى واحد من الفلاسفة الوضعيين المنطقيين وليس رأى كل مدارس الفلسفة الحديثة والمعاصرة) .

ولتوضيح ذلك سأسوق لك فيما يلى أمثلة من المسائل الميتافيزيقية ، تبين كيف نشأت كل مشكلة منها من وجود « كلمة » ثم من الظن بأنه ما دامت « الكلمة » قائمة ، فلا بد كذلك أن يكون لها مدلول قائم ، فإذا لم يكن مدلولها ذاك مما يقع فى مجال الخبرة الحسية قيل أنه لابد أن يكون فى عالم آخر غير عالم الحس .

وأول مسألة أسوقها للتوضيح ، مسألة « العنصر » أو « الجوهر » أو « الشئ فى ذاته » . فنحن فى حديثنا اذ نتحدث عن البرتقالة مثلا ، نقول عبارات كهذه :

« البرتقالة صفراء » « البرتقالة مستديرة » « البرتقالة حلوة » الخ .

ولما كانت كل كلمة من الكلمات التى إستخدمناها هنا لتبدل على صفات البرتقالة ، وهى كلمات « صفراء » ، « مستديرة » و « حلوة » - أقول لما كانت كل كلمة من هذه الكلمات دالة على شئ خارجى فى البرتقالة ، فهناك

البقعة الضوئية التى أسميها « أصفر » وهنالك الشكل الذى أسميه استدارة ، وهنالك الطعم الذى أسميه «حلاوة» فقد بقى أن أعرف أين مدلول كلمة « البرتقالة » اذا أبعدت عنها العناصر التى فرغت من تسميتها بأسماء الصفات السالفة الذكر ، بعبارة أخرى : هبنى طرحت منها اللون والشكل والطعم وسائر هذه الصفات ، وهبنى كلما أبعدت عنها صفة حذفتم من كلامي اللفظة الدالة على تلك الصفة ، أفلا تبقى لى بعد كل هذا الطرح والحذف كلمة « برتقالة » ؟ فأين مدلولها بعيدا عن مجموعة هذه الصفات ؟ هاهنا بينه أيدينا كلمة « برتقالة » فلا بد أن يكون لها مسمى ، غير أنى حين أخرج الى عالم الحس ، لن أجد الا الصفات المحسنة المتمثلة فى الكلمات « أصفر » و « مستدير » و « حلو » الخ ، واذن فالنتيجة الحتمية لذلك هى أن يكون هنالك « عنصر » يخفى عن الحواس جميعا هو « جوهر » البرتقالة ، أو هو « البرتقالة فى ذاتها » التى توصف بالاصفرار والاستدارة والحلاوة الخ .

وهكذا تنشأ مشكلة ميتافيزيقية من النظر الخاطيء الى تكوين العبارة اللغوية ، فما دامت العبارة اللغوية موضوعها كلمة « برتقالة » ومحمولها (أى صفتها) كلمة « صفراء » ثم مادامت قد عثرت على مدلول « صفراء » فلا بد أيضا أن أبحث عن مدلول لكلمة الموضوع ، (وهى كلمة برتقالة) واذا لم أجده فى هذه الدنيا فلا فرض له

عالما آخر وراء السحاب !! • المبتدأ النحوى فى الجملة
 كفىل وحده عند الفلاسفة الميتافيزيقيين أن يكون دليلا على
 وجود كائن فى العالم الخارجى ، ولو أعتمدنا على التحليل
 المنطقى فى فهم العبارة لتبين أن حديثنا عن الشئ وظواهره
 لا يدل على أن الشئ يمكن قيامه مستقلا عن ظواهره ،
 انما الذى جعله مستقل فى كلمة وحده ، غير الكلمات
 الدالة على الظواهر ، هو طريقة اللغة فى التعبير لا أكثر
 ولا أقل ، ليس حتما أن أبحث للظواهر عن « عنصر »
 محورى ترتبط به لتكون « شيئا » فيكفى أن ترتبط هذه
 الظواهر بعضها ببعض ، ولا حاجة بنا الى افتراض شئ
 وراءها يجمعها معا على نحو ما ، واذا لم يستطع الميتافيزيقي
 أن يرى كيف يمكن للاصفرار والاستدارة والحلاوة وغيرها
 من صفات البرتقالة أن ترتبط بغير محور يربطها ، فما ذاك
 الا لأنه لم يستطع أن يحلل اللغة وطرائق بنائها • وخذ
 مشكلة ميتافيزيقية أخرى ، هى مشكلة « الوجود » فلأننا
 نقول عبارات كهذه : « البرتقالة موجودة على المنضدة »
 و « الكتاب موجود فى المكتبة » والقلم موجود فى
 المحفظة • الخ ، اذن فكلمة « الوجود » هذه لابد أن يكون
 لها دلالتها مستقلة عن الأشياء المختلفة المتصفة بها ، أعنى
 أنه حتى لو لم يكن هنالك برتقالة وكتاب وقلم الخ ،
 فسيظل هنالك « وجود » ثم يمضى الميتافيزيقي فى البحث

عن خصائص هذا الوجود الذى يتصور قيامه بغير
« الموجودات » . والخلط هنا كذلك ناشئ عن عجز فى
فهم اللغة وطرائق تركيبها ، فالميتافيزيقى يحسب عبارتين
كهايتين : « البرتقالة صفراء » و « البرتقالة موجودة » من
قالب واحد ومن نمط واحد ، وما دام يمكن فى العبارة
الأولى أن أجرد « الاصفر » عن البرتقالة لأبحث فيه على
حدة ، فكذلك يمكن فى العبارة الثانية أن أجرد « الوجود »
عن البرتقالة لأبحث فيه على حدة ، ولئن كان البحث فى
اللون من شأن عالم الطبيعة ، فالبحث فى « الوجود » هو
من شأن عالم الميتافيزيقا .

لكن حلل العبارتين تجدهما متشابهتين فى الصورة
النحوية ، مختلفتين أشد الاختلاف فى النمط المنطقى ،
فالاصفرار فى العبارة الأولى محمول أو صفة تصف
موضوعها (الذى هو البرتقالة) أما « الوجود » فى العبارة
الثانية فليس صفة ، انك تستطيع أن تشير الى البرتقالة
أو تومئ اليها ، بغير حاجة منك الى النطق بكلمة «موجودة» ،
فهذه الكلمة لا تضيف معنى جديدا ، ولا تزيد البرتقالة
صفة على صفاتها ، اذ يكفى أن تسمى شيئا ما بأنه
« برتقالة » ليكون ذلك وحده كافيا للاعتراف بوجود ذلك
الشيء ، فمن تحصيل الحاصل أن تضيف كلمة « موجود »

الى الشيء الذى تسميه • وجود « الكلمة » ليس دليلا على وجود المسمى وجودا عينيا فى عالم الأشياء - هذا هو المبدأ الرئيسى الذى نستخدمه فى رفض كثير جدا من العبارات الميتافيزيقية (١) •

(١) موقف من الميتافيزيقا للدكتور زكى نجيب محمود •

« الفصل الأول »

مفاهيم رئيسية

القضية :

القضية هي وحدة التفكير ، أعنى أنها الحد الأدنى من الكلام المفهوم ، فإذا حلت جزءا من مجرى الفكر ، كفقرة من مقالة مثلا ، كانت الوحدات التي ينتهي اليها التحليل هي ما نسميه بالقضايا ، فهي من بناء الفكر كالأسرة من بناء المجتمع ، فكما أن الحد الأدنى للمجتمع هو الأسرة مع أن الأسرة في ذاتها مؤلفة من مجموعة أفراد ارتبط بعضهم ببعض على نحو ما ، فكذلك الحد الأدنى للتفكير هو القضية ، مع أن القضية في ذاتها مؤلفة من مجموعة ألفاظ أو رموز يرتبط بعضها ببعض على نحو ما ، أو قل ان القضية من بناء الفكر كالخلية في الكائن العضوى ، هي وحدته التي لا يمكن تحليلها الى عناصر أبسط منها مع احتفاظها بصفة الحياة ، كذلك القضية لا يمكن تحليلها الى عناصر أبسط منها مع احتفاظها بصفة الفكر ، لأنها الحد الأدنى للتفكير ، فليست العناصر التي تتألف منها القضية تفكيرا ، اذا عزلنا كل عنصر منها على حدة .

والقضية هي العبارة التي يجوز وصفها بالصدق أو بالكذب وصفا ولا تقوله جزافا (١) .

لكن الصدق والكذب يختلف معناهما باختلاف نوع القضية : اخبارية هي أم تكرارية (٢) ؟ .

فمقياس الصدق في الأولى هو التطابق ، أى أن تطابق الصورة المرسومة باللفاظ القضية ، الواقعة الكائنة في عالم الطبيعة ، ومقياس الصدق في الثانية هو عدم تناقض أجزاء القضية بعضها مع بعض ، وذلك انما يتوافر اذا ما اتسقت تعريفات الألفاظ التي نستخدمها في تكوين القضية بحيث لا تؤدى تلك التعريفات الى تنافر . وسبيلنا الآن أن نوضح طبيعة القضية الاخبارية وطبيعة التكرارية ليتسنى لنا أن نفهم كيف يكون الصدق أو الكذب في كل من النوعين .

(أ) القضية الاخبارية :

أفرض أنك تحدثنى عن شيء ما رمزه « س » ، ثم نفرض أننا أعلم عن « س » أنها بحكم تعريفها تعنى « أ ، ب ، ج » فاذا قلت لى عن « س » أنها « ص » جاء

(١) المنطق الوضعى ج ١ للدكتور زكى نجيب محمود .

(٢) تسمى القضية التكرارية بالقضية التحليلية والقضية الاخبارية

بالقضية التركيبية ، د . زكى نجيب محمود - المرجع السابق .

قولك هذا مضيفا لعنصر جديد الى العناصر التى كنت أعرفها من قبل عن « س » بحكم تعريفها ، أعنى أن قولك « س هى ص » سيضيف الى علمى علما جديدا لم يكن من قبل جزءا من معنى « س » ، ومثل هذا القول الذى يضيف الى موضوع الحديث علما جديدا ، يسمى بالقضية الاخبارية ، لأنه يضيف عنصرا آخر الى مجموعة العناصر المعروفة عن معنى كلمة معينة ، مثال ذلك أن تقول لى عن الضوء أنه يسير بسرعة تقرب من ١٨٦٠٠٠ ميلا فى الثانية ولم تكن كلمة « الضوء » بالنسبة لى تعنى فيما تعنيه ، أن سرعة الضوء هى هذه ، واذن فقد أضيف جانب جديد الى معنى كلمة الضوء ، والقضية التى أضافت هذا الجانب الجديد ، تكون قضية اخبارية ، وهناك مثلا آخر للقضية الاخبارية .

« أحمد شوقى أول من كتب المسرحية الشعرية فى الأدب العربى » فها هنا قضية موضوعها هو « أحمد شوقى » وليس فى معنى هذا الاسم – باعتباره اسما أطلق على رجل معين – أن مسماه لابد أن يكون من صفاته أن يكتب المسرحية فى الأدب العربى لأول مرة ، واذن فذلك علم جديد أضيف الى معنى الاسم حين نفهم به مسماه وتكون القضية التى جأئتنا بهذا العلم الجديد قضية اخبارية .

(ب) القضية التكرارية :

أما القضية التكرارية فهى التى تكرر عناصر الموضوع

– بعضها أو كلها – فلا تضيف الى علمنا به شيئا جديدا ، سوى اقرارها لتلك العناصر ، بحيث تصبح مذكورة ذكرا صريحا بعد أن كانت متضمنة ، ولتوضيح ذلك بصورة رمزية نقول : انه فى قضية مثل سى هى ص (ليست هذه الصيغة قضية ، بل هى ما نسميه بدالة قضية وتفصيل ذلك سيأتى فى حينه) لو كانت عناصر سى المعروفة هى (ص ، ط ، ع) اذن فالقضية لم تفعل سوى أنها أبرزت لنا عنصرا من عناصر الموضوع ، أى أنها لم تنبئ بجديد عن الموضوع الذى نتحدث عنه ، مثال ذلك قولى « ان الأرامل كن متزوجات » لأننى لو سئلت ما معنى كلمة « أرامل » لاستحال على توضيح معناها بغير أن أذكر هذه الصفة عنهن ، وهى أنهن كن متزوجات ، واذن فالقضية لم تزد عن تحليل معنى كلمة أرامل ، أو هى بعبارة أخرى وضعت الحقيقة نفسها فى صورة لفظية أخرى تساويها ، ولو اكتفى القائل بقوله كلمة « أرامل » وحدها لما خسر السامع شيئا ما دام هذا السامع يعرف معنى هذه الكلمة فى الحديث • وباختلاف القضية من اخبارية الى تكرارية ، يتغير معنى الصدق والكذب •

فهو فى القضية الاخبارية متوقف على مطابقة القضية أو عدم مطابقتها للعالم الخارجى ، وهو فى القضية التكرارية متوقف على صحة تحليل الموضوع الى عناصره أو عدم صحته ، والعلوم الطبيعية كلها على اختلافها تتألف من

قضايا اخبارية ، اذ المفروض أنها تنبئ عن الأشياء التي نتحدث عنها بحقائق كشف عنها العلماء في أبحاثهم ، فهي جديدة ويحتاج تصديقها الى مراجعة الطبيعة ، وأما الرياضة والمنطق فهما يتألفان من قضايا تكرارية ، لأنهما يقومان بتحليل الصيغ الرمزية الى ما يساويها ، أو الى ما يمكن أن يستدل منها بغض النظر عن مطابقة تلك الصيغ الرمزية للواقع أو عدم مطابقتها له . وها نحن أولاء نفصل القول بعد ايجاز :

(أ) معنى الصدق (والكذب) في القضية الاخبارية :

مادمنا قد اشترطنا في صلب تعريفنا للقضية أن تكون عبارة يمكن وصفها بالصدق أو بالكذب ، فلا بد أن تكون هناك طريقة ممكنة للتحقيق من ذلك الصدق أو الكذب فقولى : « ان السكر يذوب فى الماء العذب » يقبله المنطق قضية ، لأنه يمكن للانسان فى حدود خبرته أن يلجأ الى قطعة من السكر ، وائاء فيه ماء عذب ، ليرى هل يذوب السكر فى الماء أو لا يذوب ، وبذلك يصبح فى مقدوره أن يحكم على العبارة بأنها صادقة أو كاذبة حسب ما رآه فى تجربته ، وكذلك يقبل المنطق عبارة مثل هذه : « يسيل الماء من أسفل الجبل الى أعلاه » لأن خبرة الانسان فيها ما يتصور به كيف يكون سيلان الماء وما أسفل الجبل وما أعلاه وبهذه الصورة يستطيع أن يلجأ الى الطبيعة ليرى

هل صدقت العبارة فيما زعمت أو لم تصدق ، فان صدقت كانت قضية صادقة ، والا فهي لم تزل قضية وان تكن كاذبة .

لكن افرض أن متكلما زعم لك « أن العدالة وزنها ثلاثة أمتار » أو « أن زوايا الانسان تساوى قائمتين » فلا شك أنك سترفض قبول هاتين العبارتين ، اذ هما عندك ليستا بالكلام المفهوم ، أى انهما بلغة المنطق ليستا قضيتين - لماذا ؟

لأنك لا تستطيع أن ترسم لنفسك صورة تهتدى بها عند مراجعة الطبيعة لتعلم أصدق المتكلم فيما يزعم أم كذب ، فلست من خبرتك تعرف أن العدالة مما يوزن ، وليس ما يوزن يقاس وزنه بالأمتار ، ولذلك استحال التصور ، وبالتالي استحال التحقق من الصدق أو الكذب وكذلك قل في العبارة الثانية . بل ان العبارة التى لا ترسم لنا صورة نستعين بها فى المطابقة بين ما تزعم وبين ما هو فى الطبيعة ، لا يكون لها معنى على الاطلاق ، هى جلبة أصوات كالتى يحدثها سير العجلات فى الطريق ، لأن معنى الكلام هو طريقة تحقيقه ، فلو قلت لتلميذ صغير ان الاسكيمو يلبسون الفراء ويعيشون فى بيوت من الثلج ، ثم أردت أن أتبين هل فهم التلميذ معنى ما قلته له ، فليست هناك وسيلة الا أن أطلب اليه أن يصف ما عساه راء بعينه أو لامس بأصابعه اذا ما أتيح له أن يخبر بنفسه ما أنا

محدثة به ، وحين تقول لك عبارة فتقول انى لا أفهمها ،
فانما يعنى عدم فهمك لها أنك لا تتصور كيف يمكنك
تحقيقها لتبين صوابها أو خطأها ، مثال ذلك أن أخبرك
بأن « فى هذا الصندوق مسكفا » فلا تفهم ، ومعنى عدم
فهمك أنك لا تستطيع أن ترسم لنفسك الصورة الحسية
التي تلاقيها بحواسك لو نظرت فى الصندوق .

ان معنى القضية وكيفية اثبات صدقها شيء واحد ،
فما يستحيل علينا أن نثبت صدقه من القضايا لا يكون
ذا معنى على الإطلاق ، اننا اذا سألنا : ما معنى هذه
العبارة ؟ كان سؤالنا معناه بصيغة أخرى : كيف يمكن أن
نحقق هذه العبارة ؟ أى ما نوع الحاضرات الحسية التي
نتقبلها من الخارج لو كانت العبارة صادقة ، ذلك لأن أية
قضية اخبارية هي « صورة للواقع » واذا أردت أن تعلم
ما نقصده بقولنا هذا ، « فأرجع الى الكتابة الهيروغليفية
التي تصور الوقائع التي تصفها » تصويرا حقيقيا فترسم
طائرا ليدل على الطائر وشجرة لتدل على الشجرة وهكذا ،
حتى اذا ما أراد الكاتب أن يقول « ان طائرا على الشجرة »
رسم صورة لطائر على شجرة ، وهذه الصفة التصويرية
للغة ما زالت قائمة فى كلماتنا التي نصف بها الوقائع ،
فنحن نكتب كلمة « طائر » بدل أن نرسم طائرا ، ونكتب
كلمة « شجرة » بدل أن نرسم شجرة ونكتب كلمة « على »
لنرسم بها علاقة الفوقية التي تصل الطائر بالشجرة ،

وهكذا تستطيع أن تحلل أية قضية مما يصف شيئا فى الطبيعة ، تحليليا يردها الى صورة مرسومة وعندئذ يصبح طريق تحقيقها معبدا ، فما عليك الا أن تطابق بين الصورة والأصل المصور ، لترى مدى صدق التصوير ، وذلك هو ما حدا بـ « قتجنشتين » أن يقول أنه « يجب أن يكون فى القضية عدد من الرموز مساو بالضبط لعدد الأشياء التى فى الواقع الذى تنصدى القضية لتصويره » ففى حالة الطائر الذى على الشجرة هناك فى دنيا الأشياء شيئان : طائر وشجرة ، وبينهما علاقة ، ولذا جاءت القضية التى تصور الموقف مؤلفة من كلمتين : « طائر » و « شجرة » وبينهما كلمة « على » لتدل على العلاقة .

وليس يشترط أن تكون طريقة التحقيق ممكنة فعلا الآن ، بل يكفي أن تكون هنالك طريقة ممكنة للتحقيق من الوجهة النظرية ، لكى يكون الكلام مقبولا منطقيا ، فاذا قلت مثلا - ان الوجه الآخر من القمر فيه جبال ووديان (أعنى الوجه الذى لا يقابل الأرض أبدا ، اذ القمر يواجه الأرض دائما بنصف واحد لا يتغير) فهذا كلام يصلح أن يكون قضية ، على الرغم من أننا الآن لا نملك الوسيلة الفعلية لتحقيقه ، لكننا مع ذلك نستطيع أن نتصور نوع المعطيات الحسية التى تقع للمشاهد لو كان الكلام صحيحا ، وما دام رسم الصورة المتوقعة ممكنا نظريا ، فلا يهم كثيرا

بعد ذلك - من الناحية المنطقية - أن يكون امكان مطابقة الصورة المرسومة للواقع ممكنا فعلا أو غير ممكن (١) .

وواضح أن صورة العالم لا بد أن تختلف بين حالتى صدق القضية الاخبارية وكذبها ، فاذا قلت ان النيل يفيض فى شهر أغسطس من كل عام ، فالعالم الخارجى له صورة معينة فى حالة صدق هذا الكلام ، وأخرى فى حالة كذبه - أما اذا لم تجد فرقا فى تصورك للحالتين ، كانت العبارة التى أمامك كلاما فارغا خاليا من كل معنى ، لا يحمل اليك عن العالم خبرا ، أنظر مثلا فى العبارة التى تقول ان لكل شىء جوهر غير معطياته الحسية ، فللبرتقالة - مثلا - جوهر هو البرتقالة فى ذاتها ، فوق ما تراه منها الحواس وما تذوقه وما تشمه وتلمسه ، وحاول أن تتصور البرتقالة وجود جوهر لها غير ما تدركه منها بحواسك ، ثم حاول أن تتصورها فى حالة عدم وجود هذا الجوهر ، فلن تجد اختلافا بين الصورتين ، واذن فلا معنى اطلاقا للعبارة التى قدمناها ، اذ يستحيل علينا أن نجد صورة تهدينا الى تبين صدقها أو كذبها ، مادمننا لم نجد فى الصورة التى رسمناها لحالة الصدق شيئا يميزها عن الصورة التى رسمناها لحالة الكذب . انه لا يكفى أن يتخذ الكلام صورة

(١) لاحظ أن هذا المثال مذكور فى كتاب المنطق الوضعى الجزء الاول الطبعة الاولى سنة ١٩٥١ أى قبل أن يتمكن الانسان من الوصول الى القمر .

على محسن جمجوم

مقبولة فى علم النحو ليكون كلاما مقبولا عند المنطق ، فليس فى التركيب النحوى فرق بين العبارة القائلة « ان الذهب عنصر بسيط » والعبارة القائلة « ان العقل عنصر بسيط » - هما عبارتان متساويتان صورة وتركيبا ، والنحو يقبلهما ، لكن المنطق يقبل الأولى ويرفض الثانية ، لأننا نتصور نوع المعطيات الحسية التى نلقاها فى حالة صدق العبارة الأولى ولا نتصور ذلك فى حالة صدق العبارة الثانية ، ولأننا نستطيع أن نتبين فرقا فى العالم الخارجى بين حالتى الصدق والكذب فى العبارة الأولى ولا نتبين فرقا فى العالم بين حالتى الصدق والكذب فى العبارة الثانية ، اذن العبارة الأولى فيها شرط القضية المنطقية ، وهو امكان أن توصف بالصدق أو بالكذب ، حسب مطابقتها أو عدم مطابقتها للواقع ، على حين تفقد العبارة الثانية هذا الشرط ، فاذا كان الشرط المحتوم لقبول العبارة الاخبارية هو امكان وصفها بالصواب أو بالخطأ وصفا يقوم على أساس من خبراتنا الحسية ، خرجت بذلك من حسابنا مجموعتان من العبارات الكلامية :

الأولى :

العبارات التى لا تحمىل خبرا ، كالأمر والاستفهام والتعجب ، فالأمر لا يوصف بصدق أو بكذب لأنه لا يصور شيئا فى عالم الواقع ، ولا يخبرنا بخبر عن شيء ما ، حتى

نقول ان تصويره صادق أو كاذب أو أن الخبر الذي جاءنا به صواب أو خطأ ، فأنت حين تأمرني قائلا « افتح النافذة » كان معنى الأمر هنا رغبة منك في أحداث شيء ليس حادثا ، أو ايجاد وضع جديد للأمور ليس موجودا ، واذن فالأمر لا يقابله مقابل من عالم الواقع يمكنني من أن أطابق بين الأصل والصورة بحيث أقول ان الصورة قد صدقت في التصوير أو كذبت ، لكن قارن ذلك بالجملة التقريرية التي تقرر شيئا ما عن العالم الخارجي ، كقولي « النافذة مفتوحة » فهذا هنا خبر ، يزعم أنه يصور أصلا في عالم الأشياء ، وأستطيع المطابقة بين الأصل والصورة ، لأحكم بالصدق أو بالكذب .

ومن النتائج الخطيرة التي تترتب على هذا ، حذف علم الأخلاق من ميدان العلوم ، لو كان المراد به أن يبحث فيما يجب أن يكون عليه سلوك الانسان ، لأن ما يجب أن يكون ليس كائنا ، بتعريف كلمة « يجب » ، والعبارة التي تحتوى على كلمة « يجب » هي بمثابة الأمر الذي يأمرنا بفعل هذا أو بترك ذاك ، واذن فالعبارات الأخلاقية بهذا المعنى لا تصلح أن تكون قضايا ، لأنها لا تصلح أن توصف بالصدق أو بالكذب ، اذ هي لا تصور شيئا واقعا ، حتى تتمكن من المطابقة بين التصوير والواقع المصور .

وقل مثل ذلك في علم الجمال ، اذا أراد أن يبحث في المعيار الواجب أن يتحقق وجوده ، لا في الأشياء الموجودة

فعلا ، بل قل مثل ذلك فى كل عبسارة تعبر عن « قيمة » شىء ما فى نظر الانسان ، فاذا قلت عن شىء انه أفضل من شىء آخر ، أو أجمل منه ، أو اذا قلت عن شىء انه خير أو شر أو جميل أو قبيح ، فليس قولى ما يجوز أن يكون قضية فى حكم المنطق ، لأنه قول يعبر عن شعور ذاتى ، ولا يصور شيئا من عالم الواقع الذى يشترك فى ملاحظته أكثر من فرد واحد ، « ان كل شىء فى العالم هو كما هو واقع ، ويحدث كما يحدث ، وليس بين الأشياء الواقعة شىء اسمه « القيمة » ومن هنا استحال أن يكون ثمة قضايا أخلاقية . لأن القضايا لا تصف ما هو أسمى من الواقع ، بل تصف الواقع نفسه :

والثانية :

هى العبارات التى يستحيل أن ترسم لنا صورة بحيث نستطيع أن نطابق بينها وبين الأصل المخبر عنه ، لنرى ان كانت الصورة صادقة التصوير أو غير صادقة ، فأمثال هذه العبارات خالية من المعنى ، ولا تصلح أن تكون قضايا من الوجهة المنطقية ، كقولى مثلا : - « أن وزن الفضيلة ثلاثة أمتار » .

ومن النتائج الخطيرة التى تترتب على هذا أيضا ، حذف الميتافيزيقا من ميدان العلوم لأنها بحكم تعريفها تتحدث عما ليس فى الطبيعة ، اذ تتحدث عن شىء بعد

الطبيعة أو وراءها ، ولكنه ليس جزءا من الطبيعة على كل حال ، ولما كان محالا على انسان أن يتصور صورة لما يستحيل بحكم تعريفه أن يكون جزءا من خبرته -لأن خبرة الانسان محدودة بما في الطبيعة من أشياء - كانت العبارات الميتافيزيقية كلها مما يفقد شرط القضية ، وهو امكان أن يوصف الكلام بالصدق أو بالكذب .

(ب) معنى الصدق (والكذب) فى القضية التكرارية :

أما الصدق (أو الكذب) فى القضية التكرارية فله شأن آخر، لأن القضية التكرارية تحصيل حاصل ولا تنبئنى عن العالم بشئ جديد ، فإذا قلت - مثلا - عن المثلث انه سطح مستو محوط بثلاثة خطوط مستقيمة ، كان قولى تعريفا للكلمة لا أكثر ، واذن فالصدق فى القضية التكرارية متوقف على تعريفنا للألفاظ التى تتألف منها القضية ، فلو عرفت « الكوكب » بأنه الجرم السماوى الذى يتحرك حول الشمس ، كانت القضية القائلة بأن « كل الكواكب تدور حول الشمس » يقينية لا لأننا راجعناها على الطبيعة ورأينا تطابقها مع الأصل الواقعى ، بل لأننا لم نقل فيها شيئا أكثر من التعريف الذى اتفقنا عليه لكلمة « كواكب » بل ان التجربة الحسية يستحيل أن تنقض مثل هذه القضية ، لأننا اذا وجدنا جرما سماويا لا يدور حول الشمس ، لم يكن من حقنا أن نطلق عليه اسم

« كوكب » مادما قد اتفقنا على أن يكون لفظ « كوكب » مقصورا على الاجرام التى تدور حول الشمس وحدها ، اللهم الا اذا عدنا فاتفقنا على استعمال جديد للفظ .

ومن أجل هذا كانت القضايا التكرارية « قبلية » والقضايا الاخبارية « بعدية » أى أن القضايا التكرارية يتقرر صدقها قبل استطلاعنا للطبيعة وقبل رجوعنا الى أية خبرة أو تجربة ، اذ لماذا نستطلع الطبيعة وفيما نرجع الى خبرة أو تجربة مادما لا نقول عن الطبيعة شيئا ؟ ان كل ما نقوله فى أية قضية تكرارية هو — كما قدمنا — تحديد لمعنى لفظ أو رمز أو عبارة قد اتفقنا عليه جزافا ، وكان فى استطاعتنا أن نغير المعنى لو أردنا . والقضايا الرياضية تكرارية كلها لأنها تحصيل حاصل ، فقولنا « $10 = 4 + 6$ » معناه أننا قد اتفقنا على أن نستعمل رمزين بمعنى واحد ، « $4 + 6$ » و « ١٠ » كما اتفقنا — مثلا — أن نستعمل لفظى « الليث » و « الأسد » بمعنى واحد ، فلا فرق بين أن تقول ان عندى « $4 + 6$ » من القروش ، وأن تقول ان عندى « ١٠ » قروش — بل لك أن تقول ان هذه العبارة الرمزية « $10 = 4 + 6$ » ليست قضية وانما هى قاعدة اتفقنا عليها ، مؤداها : أنك حيثما وجدت الرمز « $4 + 6$ » جاز لك أن تستبدل به رمزا آخر هو « ١٠ » .

وليس فى وسع شئ من التجربة الحسية أن يدحض القضية التكرارية ، لأنها لا تقصد أن تصور شيئا مما يقع

فى تلك التجربة ، بل - هى كما قدمنا - تسجيل لاتفاق
تواضع عليه الناس من حيث معانى الألفاظ والرموز التى
يستعملونها ، « وكما أن صدق القضية التكرارية لا يتوقف
على طبيعة عقولنا ، فقد كان يجوز لنا أن نستعمل أوضاعا
لغوية أخرى غير هذه الأوضاع التى اتخذناها » وما قلناه
عن قضايا الرياضة ، نقول مثله عن قضايا المنطق ، فهى
كذلك تحدد طريقة استعمالنا للألفاظ والرموز ، ولا تنبئنا
بشئ جديد عن العالم ، أو قل انها « تنبئنا بما هو مفروض
فينا العلم به من قبل » خذ مثلا قضية منطقية كهذه :
« ق تلزم عنها ك » فهى بمثابة التحديد والتحليل لعناصر
ق وإبراز ك باعتبارها عنصرا ملازما ولو ق وحدها لتضمن
ذلك قولك ك أيضا ، سواء ذكرت ك ذكرنا صريحا أو لم
تذكرها .

ان كل قضية يحكم المنطق بضرورتها ، يكون معنى
الضرورى فيها أنها قد سبق اثباتها ، « فاذا وجدنا أن
قضية ما لا بد لنا من تصديقها بالضرورى ، كان معنى ذلك
أنه قد سبق بالفعل اثباتها » - أنظر مثلا قولنا : « أ أكبر
من ب ، أ أكبر من ج ، إذن أ أكبر من ج » هذه النتيجة
الأخيرة ضرورية لماذا ؟ لأننا أسلفنا اثباتها ضمنا فى
المقدمات .

ومما يدل على أن القضية التكرارية فى المنطق وفى
الرياضة لا تنبئ بشئ أبدا عن العالم ، أنها صادقة فى كل

الظروف ، فى حين أن ما يثبتك بشئ عن العالم يحتمل نبؤه الصواب أو الكذب ، خذ مثلا قضية كهذه : اما أن تمطر السماء غدا أو لا تمطر ، هذه بالطبع قضية صادقة حتما ، لأنه يستحيل أن يكون هناك احتمال غير هذين ، فاما أن تمطر واما ألا تمطر ، لكن هل تعرف عن الجو شيئا لا تعرفه ، حين يقال لك أنه اما أن تمطر السماء واما ألا تمطر ؟ لا شئ على الاطلاق ، وانما تعلم عن الجو اذا أخبرت عنه خبرا ، بأنه سيمطر ، أو بأنه سوف لا يهبط ، على الرغم من أن مثل هذا الخبر أو ذاك فيه احتمال الصدق واحتمال الكذب .

قضايا المنطق وقضايا الرياضة كلها تحصيل حاصل ، هى وضع ما تعرفه فى صياغة جديدة ، فالمعادلة الرياضية هى تفسير الصيغة التى تقع على يمين علامة التساوى ، بصيغة ترادفها على يسار علامة التساوى ، والنظرية فى الهندسة تستخرجها من النظريات السابقة ، فكأننا نحلل ما قد عرفناه فى القضايا السابقة تحليلا يظهر بعض مكنونه ، ويخرج بعض نتائجه ، انه لو كانت لنا القدرة العقلية النافذة الشاملة ، لأمكن فى لحظة واحدة أن ندرك كل النتائج الرياضية التى تترتب على تعريفنا لبعض الألفاظ فى بداية الأمر ، فنقول مثلا : انه مادامت « النقطة » قد حددنا معناها بكذا ، و « الخط » قد عرفناه بكيت ٠٠٠ فلا بد اذن أن ينتج لنا من هذا التعريف كذا وكذا

وكذا من النتائج ، ولما كانت معادلات الرياضة وقضايا المنطق لا تقول شئيا جديدا ، كانت يقينية فى شتى الظروف .

وقد كان اليقين فى الرياضة والمنطق من أهم الدعائم التى يستند اليها الفلاسفة العقليون حين ينكرون على أصحاب المذهب التجريبي اعتمادهم على الحواس فى كسب المعرفة ، اذ كانوا يقولون من جهة أن القضية التى تعتمد فيها على معطيات الحواس لا تبلغ درجة اليقين ، ومن جهة أخرى أن يقين الرياضة أقوى دليل على أن العقل – لا الحواس – هو مصدر المعرفة الصحيحة . ونحن نرد على المشكلة الأولى بأننا لا ينبغي أن نطلب أكثر من الاحتمال والترجيح فى القضايا العلمية التى نبنيها على معطيات الحس ، فاذا قيل أنه ليس منطقيا أن نؤمن بصدق قضية لاضمان لصدقها ، كان جوابنا – على عكس ذلك – أن هذا هو المنطق بعينه اذا كان هذا الضمان محالا ، لا بل انه ليس من المنطق أن نطلب ضمانا لليقين حيث لا ضمان ، وحيث احتمال الصواب هو كل ما يمكن الحصول عليه بحكم طبيعة الموقف .

وأما موقف الفلسفة التجريبية اذاء النقطة الثانية – أعنى استناد العقلين الى يقين الرياضة والمنطق يقينا ليس مصدره الحواس – فهو أن ترد بأحد جوابين : فاما أن يقول الفيلسوف التجريبي ان قضايا المنطق والرياضة

ليست يقينية ولا ضرورية كما هو شائع عنها ، اما أن يعترف بيقينها وضرورتها لكنه يضيف الى ذلك أنها لا تصف شيئا من الواقع ومن ثم كان لها ما لها من يقين وضرورة .

وقد أخذ « جون ستيوارت مل » بالجواب الأول ، فزعم أن قضايا المنطق والرياضة ليست ضرورية ولا يقينية ، وأنها - كغيرها - تعميمات استقرائية قائمة على عدد كبير جدا من الشواهد الجزئية وكون عدد الشواهد الجزئية كبيرا جدا هو الذى جعلنا نؤمن بيقينها وضرورتها .

وأما أصحاب المذهب الوضعى المنطقى ، فيأخذون بالجواب الثانى ، وهو أن هذه القضايا لا يتوقف تحقيقها - مثل قضايا العلوم الطبيعية على التجربة لأنها تحصيل حاصل ، ولا تفيد شيئا عن طبيعة الواقع ، ومن ثم كان لها اليقين والضرورى .

ونلخص ما قلناه عن القضية فى أسطر قلائل ، فنقول : ان القضية هى الكلام المفهوم الذى يمكن وصفه بالصدق أو بالكذب ، غير أن معنى الصدق والكذب يختلف باختلاف نوع القضية ، فهو فى حالة القضية الاخبارية يعنى تطابق الصورة التى ترسمها ألفاظ القضية مع تركيب الواقع ، وهو فى حالة القضية التكرارية يعنى تحليل لفظة أو عبارة أو صيغة بحيث نضعها فى صورة أخرى تساويها معتمدين فى ذلك على ما توضعنا عليه فى طريقة استعمالنا للألفاظ والرموز وتحديد معانيها .

★ وصدق القضية الاخبارية لا يزيد على درجة معينة
من الاحتمال ، وصدق القضية التكرارية يقين .

★ القضية الذرية (أو البسيطة) :

القضية الذرية أو البسيطة هي ما تصور « واقعة »
واحدة من وقائع العالم ، فما الذى نطلق عليه اسم
« واقعة » ؟

يفرق المناطقة المحدثون مثل « رسل » و « رامزى »
« وقتجنشتين » بين الواقعة و « الشيء » فكتاب و قلم
ومصباح ، أشياء ، كل منها شيء قائم بذاته ، وأما الواقعة
فهى بناء يتألف من ارتباط تلك الأشياء بعلاقة ما ، مثل
« الكتاب الى جانب القلم » و « الصورة على الحائط » .
والواقعة الواحدة قد تتألف من أجزاء هى نفسها وقائع ،
مثل قولنا : « سقراط أثينى حكيم » ، فهذه واقعة مؤلفة
من واقعتين : احدهما « سقراط أثينى » والأخرى « سقراط
حكيم » .

وأما الواقعة التى لا يمكن تحليلها الى وقائع أبسط
منها ، مثل « سقراط أثينى » فتسمى « واقعة ذرية » واذن
فالواقعة الذرية هى التى لاتنحل الا الى الأشياء التى تدخل
فى تركيبها ، وتحليل الواقعة الذرية الى أجزائها هو تحليل
منطقي فقط ، لا مادي ، اذ الواقعة الذرية فى الحقيقة وحدة

لا تتجزأ فلا يمكن - مثلا - أن أفصل فى الواقع بين « سقراط » من ناحية و « أثينى » ، من ناحية أخرى ، ولعل ما حدا ب « فتجنشتين » - وهو صاحب تسمية القضية البسيطة باسم القضية الذرية ، ثم تبعه فيها « رامزى » و « رسل » - لعل ما حدا به أن يطلق هذا الاسم على الواقعة التى يستحيل تحليلها تحليلًا ماديًا ، وإن أمكن تحليلها منطقيًا ، هو ما بينها وبين الذرة فى علم الطبيعة من شبه فى هذا الصدد ، إذ الذرة فى علم الطبيعة يمكن تحليلها منطقيًا إلى « الكترونات وبروتونات » مع استحالة فصل هذه الأجزاء فى الطبيعة الواقعة .

فالحد الأدنى لما يحدث فى الطبيعة هو واقعة (على الرغم من امكان تحليل الواقعة الواحدة إلى بسائطها التى تتركب منها ، تحليلًا بالعقل لا بالفعل) ولذا كانت الواحدة المنطقية للفكر هى القضية الذرية ، لأنها تصور واقعة كاملة (على الرغم أيضا من امكان تحليل القضية الواحدة إلى حدود) ، وإذا تألفت الواقعة من عدة وقائع ذرية ، كانت القضية التى تصورها مؤلفة كذلك من عدة قضايا ذرية (أى بسيطة) وسميت بالقضية المركبة .

دالة القضية :

تسمى العبارة المشتملة على رمز مجهول القيمة .
دالة قضية أو صورة قضية ، ويمكن تحويلها الى قضية بتحويلنا « المتغير » فيها الى « ثابت » معلوم الدلالة . ويمكن تشبيه دالة القضية « باستمارة » فارغة لا تصبح أداة لنقل المعلومات الا اذا ملئت « خاناتها » والى أن تملأ تلك « الخانات » لا يمكن وصف الاستمارة بأنها صادقة في معلوماتها أو كاذبة ، لأنه ليس بها معلومات ، أما اذا ملأتها بالاسم والعنوان والعمر وما الى ذلك ، فعندئذ فقط يبدأ امكان الحكم على ما فيها بالصواب أو بالخطأ ، ومن ثم كانت دالة القضية توصف أحيانا بأنها « عبارة شاغرة » بالنسبة الى القضية التى هى « عبارة مغلقة » وانما وصفت دالة القضية بأنها « شاغرة » لأن بها ثقبوا أو فتحات خالية ، ولا تصبح قضية الا اذا ملئت تلك الفتحات بكلمات أو رموز لها معان ثابتة .

فقولنا مثلا : « س عدد صحيح » دالة قضية وليس قضية فهذه العبارة ليست قضية على الرغم من أن لها الصورة النحوية للجملة ، وهى ليست قضية لأنها تفقد الشرط الأساسى للقضية ، وهو امكان وصفها بالصدق أو الكذب ، فانت لا تستطيع أن تحكم على عبارة مثل « س عدد صحيح » بصدق أو بكذب لأنك لا تدري ماذا تدل عليه

« س » ، الى أن تعلم ذلك ، فالحكم مستحيل . أما اذا وضعت « ثابتا » مكان « المتغير » س ، فلو وضعت مكان س العدد « ٢ » مثلا ، أصبحت : « ٢ عدد صحيح » تكونت بذلك قضية صحيحة . واذا وضعت مكان س العدد $\frac{1}{4}$ ، أصبحت « $\frac{1}{4}$ عدد صحيح » تكونت بذلك قضية كاذبة ، واذا وضعت مكان س كلمة مثل أخضر : أصبحت : « أخضر عدد صحيح » تكونت عبارة فارغة من المعنى فلا تدخل في نطاق الكلام المفهوم ، ولا يصح تبعا لذلك أن توصف بصدق أو بكذب ، لأن هاتين الصفتين مقصورتان على الكلام المفهوم الذى يمكن تحقيقه .

« المتغيرات » تظل مجهولات ، حتى نضع مكانها « قيمتها » - أى مدلولها الثابت - فتصبح معلومة ، والضمائر فى اللغة هى من قبيل « المتغيرات المجهولة » فاذا قلت « هو فى المنزل » دون أن تعرف من « هو » كنت كالذى يقول « س فى المنزل » ولذا فإن العبارة التى فيها « ضمير » لا يمكن الحكم عليها بالصدق أو بالكذب الا اذا وضعت « للمجهول » « قيمة » أى وضعت مكان الضمير اسم صاحبه أو مكان الرمز دلالة ، وبالتالي لا تكون العبارة المشتملة على ضمير قضية منطقية ، الا اذا عرفنا اسم صاحبه ، كذلك قل فى العبارة التى تشتمل على فرد نكره ، نقولنا :

« رجل ما كان فيلسوفا ومؤرخا » - فليس يمكن في
هذه الحالة أن تصف العبارة بصدق أو يكذب إلا اذا أحلت
رجلا معيننا مكان الرجل النكرة ، فنقول : هيموم كان
فيلسوفا ومؤرخا ، وعندئذ فقط يمكن الوصف بالصدق
أو بالكذب ، وبالتالي يمكن القول بأن العبارة قضية
منطقية .

الفصل الثاني

الفلسفة بمعنى التحليلات المنطقية للعبارات اللغوية

بعد ما قدمنا المفاهيم الأساسية الخاصة بالقضايا وأنواعها من وجهة نظر الفلسفة الوضعية المنطقية ، أى من وجهة نظر المنطق الوضعى ، نعود الآن ونقترب من هدف البحث وهو التعرف على مفهوم السيميوطيقا كعلم رموز والأسباب الأساسية التى دعت « كارناب » وهو فيلسوف وضعى منطقى الى اشتغاله بالسيميوطيقا منفقا فى ذلك الميدان شطرا كبيرا من جهده - ووضعه مؤلفات فنية له تحتاج دراستها الى تخصص وانقطاع ، وبعد أن تسلحنا بالمفاهيم الأساسية السابق ذكرها - يمكننا الآن أن نخوض فى مفهوم السيميوطيقا ولنبدأ أولا بأسباب نشأة هذا العلم من خلال بيان علاقته بالفلسفة ومشاكلها - وسرعان ما يختفى هذا الغموض الذى يكتنفه والذى أشرنا اليه فى بداية البحث ، وذلك عندما تعالج الموضوع من أرضيته الأصلية ، وهى الأرضية الفلسفية - فيمكننا أن نفهم كيف نشأ هذا العلم وما هو الدور الذى أداه ويمكن أن يؤديه - ليتضح بعد ذلك كيف تطوّر وكيف يمكن أن يتطور - لعل فى استعراض خط السير هذا من الأرضية

الفلسفية ما قد يساعد آخرين على اكتشاف مسالك أخرى
تمكن من كشف ستر الظلام الذى يخيم على هذا العلم
خاصة بعد أن تشعب ليغضى حقول واسعة .

فى كتاب موقف من الميتافيزيقا للدكتور زكى نجيب
محمود فى الفصل السابع تحت عنوان الميتافيزيقا تحت
معاول التحليل عند رودلف كارناب :

ليست الفلسفة منافسة للعلوم فى موضوعات بحثها ،
بل هى تخدم تلك العلوم بتوضيح قضاياها ، ومعنى ذلك
أنه اذا كان عمل العلوم هو أن تقول أقوالا عدة فى وصف
الأشياء الطبيعية على اختلافها ، فعمل الفلسفة هو البحث
فى منطق تلك الأقوال العلمية لتجلية غامضها ، فعلم
الحيوان - مثلا - يبحث فى الحيوانات نفسها من حيث
خصائصها وعلاقاتها بعضها ببعض ، وعلاقاتها بما ليس
حيوانا ، الخ ، وأما الفلسفة فى هذه الحالة ، فمهمتها
تحليل العبارات التى قيلت فى الحيوان - ولقد رأى
« فتنجشتين » فى الفلسفة هذا رأى نفسه ، اذ قال إن
« العمل الفلسفى هو فى جوهره توضيحات فليست مهمة
الفلسفة أن تنتج لنا عددا من القضايا (التى تصف الأشياء)
بل مهمتها أن تجعل القضايا واضحة » وتعليقا على قول
« فتنجشتين » هذا يقول « كارناب » انى أوافق فتنجشتين
على أن منطق العلم (أى الفلسفة) ليست له جمل خاصة
به ، اذ ينصب كلامه كله على طريقة تركيب الجمل التى

قالها العلم ، واذن فمنطق العلم (= الفلسفة) لا تصنيف
الى ميادين العلوم ميدانا جديدا .

وهذه التفرقة (١) بين العلم وفلسفة العلم - القائمة
على أساس أن العلم قضاياها تصف الظواهر الطبيعية وصفا
مباشرا ، وفلسفة العلم قوامها البحث فى قضايا العلم من
حيث هى تعبيرات لغوية - أقول ان هذه التفرقة بين العلم
وفلسفة العلم هى التى أخذ بها الأستاذ « آير » اذ قال فى
فصل عقده لشرح فلسفة العلم ما يلى : « الكتاب العلمى
يتألف فى جوهره من عبارات ، والكثرة الغالبة من هذه
العبارات تتحدث عن أشياء ٠٠٠٠ لكنك يغلب أن تجد فيه
كذلك عبارات ٠٠٠ (لا تصف أشياء) بل تفسر طريقة
استعمال ألفاظ معينة ، أو تعلق على العلاقة المنطقية القائمة
بين عبارات أخرى واردة فى الكتاب ، كأن تقرر عبارة ما
بأن نظريتين مختلفتين متعارضتان أو غير متعارضتين ، أو
أن مجموعة من العبارات تأتى لتشهد بصدق مجموعة أخرى،
فهذه العبارات تأتى لتشهد بصدق مجموعة أخرى ، فهذه
العبارات التى لا تشير اشارة مباشرة الى مادة العلم الذى
هو موضوع البحث ، بل تشير الى مدركاته (الواردة فى
الجمال التى تصف الأشياء وصفا مباشرا) ، أو تشير الى
عبارات أخرى ، يمكن القول عنها بأنها ٠٠ هى فلسفة

(١) المرجع السابق .

العلم . اذن فالمهمة التى تضطلع بها الفلسفة عند الوضعيين المنطقيين (١) ، ومن بينهم « كارناب » هى التحليل – تحليل أية عبارة مما يقوله الناس بصفة عامة ، وتحليل العبارات العلمية بصفة خاصة ، وفى رأيهم ألا شأن للفلسفة بالعلم وما فيه من أشياء لأن ذلك من عمل العلماء ، كل عالم فى المجال الذى اختص به وتخصص فيه ، فكما يقول « جون وزدم » فى عبارة مختصرة يصف بها الفلسفة اليوم : « لأن تتفلسف معناه أن تحلل » .

وفى كتاب موقف من الميتافيزيقا يقول د* زكى ت . م استكمالا للموضوع :

ولعل أبرز طابع يميز العمل الذى أداه « كارناب » فى مجال التحليل هو اشتغاله بالسيميوطيقا – أو علم الرموز – فقد أنفق فى ميدانه شطرا كبيرا من جهده ، ووضع فيه المؤلفات الفنية ، التى تحتاج دراستها الى تخصص وانقطاع ، اذ لم يعد أمر « الفلسفة » – باعتبارها تحليلا من هذا الطراز الرمضى المعقد الدقيق – صفحات تقرأها وأنت مسترخ على كرسيك ، تأخذ منها ما تشاء وتدع ما تشاء .

والسيميوطيقا – أو علم الرموز – تنقسم ثلاثة أقسام ، هى :

(١) نفس المرجع السابق .

١ - البراجماتيقا - وهى تبحث فى المتكلم نفسه باعتبارها أداة الكلام .

٢ - السمانطيقا ، وهى البحث فى مدلولات الالفاظ .

٣ - السنطاطيقا ، وهى البحث فى العبارات اللفظية نفسها من حيث تركيبها وتكوينها ، بغض النظر عن المتكلم وبغض النظر أيضا عما تشير اليه الالفاظ من مدلولات .

١ - البراجماتيقا :

من أمثلة البحث البراجماتيقى فى الرموز وطرائق استخدامها ، التحليل الفسيولوجى للعمليات التى يؤدّيها الجهاز القصى والى تؤدّيها أعضاء الكلام كاللسان والأحبال الصوتية والحنجرة ، ثم التحليل السيكولوجى للعلاقات التى تربط بين عملية الكلام - وهى ضرب من سلوك الانسان - وبين سائر ضروب السلوك ، ثم الدراسة السيكولوجية أيضا للمفهومات كيف تختلف للفظ الواحد عن مختلف الأشخاص الذين يستخدمون ذلك اللفظ ، ثم الدراسات البشرية والاجتماعية لمختلف المجموعات البشرية - كالأمم المختلفة ، والقبائل المختلفة والأعمار المختلفة والطبقات الاجتماعية المختلفة ، اختلاف الجنسين : الرجال والنساء ، وما الى ذلك ، فى عادات الكلام ، اذ من الواضح أن طبائع هؤلاء فى طرائق التعبير ليست سواء - وهى

تغطي طبقا لذلك مجال دراسات علوم الانسان
(الأنثروبولوجيا العامة) (اجتماعية وثقافية) .

فالبراجماتيكا هي - كما ترى - البحث في الرموز
اللغوية وهي ما تزال محصورة في الانسان الذي
يستخدمها ، أعنى البحث فيها وهي لا تزال صورة من صور
السلوك البشرى ، بغض النظر عن مدلولات تلك الرموز ،
فنحن ها هنا نبحث في عادات بشرية وطبائع ، كأننا نبحث
- مثلا في طرائق الناس المختلفة في الأكل ولبس
الثياب .

وأهم ما يهمنا نحن من البحث البراجماتيكي للغة
هو تعبيرها عن « عقائد » قائلها ، لأنك ان قلت جملة لتصف
بها أمرا واقعا ، كانت العلاقة بين الجملة ومدلولها الخارجى
علاقة سمناطيقية ، أما ان قلتها لا لتصف شيئا فى الخارج ،
بل لتعبر عن اعتقاد معين لديك ، فالعلاقة هنا بين الجملة
وبين الاعتقاد الداخلى الذى جاءت الجملة لتعبر عنه ، هي
علاقة براجماتيكية ، اذ هي عندئذ علاقة بين الجملة وبين
حالة عقلية ، أو ميل شخصى عند قائلها ، والجملة الواحدة
يقولها متكلمون مختلفون ، قد تعبر عن حالات عقلية
مختلفة مع أن مدلولها الخارجى حين يقصد أولهما الى قوله
الصدق ، على حين يقصد الآخر الى قول الكذب ، فعندئذ

تكون الجملة بالنسبة الى الحالة النفسية عند القائل
الأول ، مختلفة عنها بالنسبة الى الحالة النفسية عند القائل
الثاني .

٢ - السمناطيقا :

كان أول ما اتجه اليه « كارناب » من ميادين البحث ،
هو الدراسة « السمناطيقية المنطقية » وحدها ، أعنى
الدراسة التى تعنى بتحديد العلاقات التى تقوم بين الكلمة
وسائر الكلمات التى تشترك معها فى بناء الجملة الواحدة .
اذ البحث « السمناطيقى » ينصرف الى البناء اللفظى للغة
دون الالتفات الى ما وراء هذه الألفاظ اللغوية من مدلولات
خارج المتكلم أو داخله .

وأما وصفنا للبحث السمناطيقى الذى قام به
« كارناب » فى أول مراحل ، بأنه كان « منطقيا » - اذا
أسميناه بالسمناطيقية المنطقية - فنقصد به الى القول بأن
« كارناب » لم يعن بالتركيب اللفظى للغة معينة بذاتها -
كاللغة الانجليزية أو اللغة الفرنسية مثلا - بل حاول أن
يبحث التركيب الرمضى العام ، الذى تشترك فيه أية لغة
كائنة ما كانت ، كأنما أراد بذلك أن يقول أن اللغة مهما
تكن ، لابد منطقيا أن تجى عباراتها مركبة على الصورة
الفلائية والصورة الفلائية ، لكى تصلح أداة للتفاهم .

لكن « كارناب » لم يلبث أن وسع ميدان البحث فى اتجاهين آخرين ، بحيث أصبحت اتجاهات بحثه ثلاثة ، اذ راح يبحث فى اللغة من حيث مدلولات الألفاظ والعبارات ، ثم راح يبحثها كذلك من حيث علاقة العبارة بقائلها ، واذن فلم يعد بحثه مقصورا على بحث العبارة اللغوية من حيث كيفيه بنائها كما كانت الحال عند المرحلة الأولى من حياته العلمية ، بل جاوز ذلك الى مدلولات اللغة من جهة ، وإلى ارتباطها بالمتكلم من جهة أخرى . والأرجح أن « مورس » وهو عالم المنطق الأمريكى كان أول من دعا الى توسيع نطاق البحث اللغوى المنطقى فى هذين الاتجاهين الجديدين ، اذ يقول ان « الرمز » يكون دائما ذا علاقات ثلاثة :

١ - فهو متعلق أولا بالشخص الذى يستخدمه ليرمز به الى شىء ما .

٢ - وهو متعلق ثانيا بالشىء الذى يرمز اليه .

٣ - وهو متعلق ثالثا بالرموز الأخرى التى قد تشترك معه فى بناء صيغة أو عبارة - وهذه العلاقات الثلاث فى البحث ، هى على التوالى :

١ - البراجماتيكا .

٢ - السمانطيقا .

٣ - السنتاطيقا .

(قارن طريقة العرض هذه بطريقة العرض التي ذكرناها في أول البحث من كتاب علم الدلالة للمؤلف الفرنسي بيار غيرو - ترجمة انطوان أبو زيد) •

وما اللغة الا مثل من أمثلة الرموز ، فالبحث فيها - اذن - لابد أن يتناول هذه الميادين الثلاثة اذا أريد له أن يكون وافيا شاملا •

ومن هنا اتجه « كارناب » وجهته الجديدة في بحثه اللغوى المنطقي ، فبعد أن كان قاصرا على بحث العلاقة القائمة بين الرمز اللغوى وغيره من الرموز التي تشترك معه في عبارة ما (وهذا هو السنتاطيقا) أخذ يوسع من نطاق بحثه الى حيث يتناول الفرعين الآخرين ، وهما « السمانطيقا » و « البراجماتيقا » فهو يقول في كتابه « المدخل الى السمانطيقا » : « اننى الآن أرى كثيرا من الأبحاث والتحليلات السابقة غير كاملة - ولو أنها صحيحة - ولابد من اتمامها بتحليل سمانطيقى يقابلها اذ أن مجال الفلسفة النظرية لم يعد مقصورا على السنتاطيقا ، بل انه كذلك يشمل كل تحليل آخر للغة بما فى ذلك السنتاطيقا والسمانطيقا ، بل ربما شمل البراجماتيقا أيضا •

ويقول الأستاذ « كورنفورث » عن هذا التطور فى البحث عند « كارناب » ما يلى : « لقد نجح كارناب بادىء ذى بدء فى تناوله لفلسفة اللغة (من حيث تكوين

عباراتها) متجاهلا تجاهلا تاما أن للكلمات التي يبحثها معان ، أما الآن فلم يعد يقتصر على بحث القواعد التي تتحكم في البناء الصوري للغة ، بل أضاف الى ذلك محاولة أخرى ، هي البحث في القواعد التي تجعل للعبارة معنى ، فبناؤه الفلسفي قوامه قواعد يزعم أنها تنطبق انطباقا عاما وضروريا على أية لغة كائنة ما كانت ، وإذا فهمت هذه القواعد ، فقد فهمت طريقة استخدام اللغة على الوجه الصحيح ، وبالتالي فقد عرفت كيف تجتنب الأخطاء الناشئة عن سوء استخدام اللغة » .

والحق أن « كارناب » يفرق منذ بداية بحثه السمانطيقى بين ما يسميه « بالسمانطيقا الوصفية » ، وما يسميه « بالسمانطيقا المجردة » أما الأولى فتتناول اللغات التي وجدت فعلا ، والتي تم بها التفاهم فعلا بين أبناء هذه الأمة أو تلك - سواء ما كان منها قائما الى اليوم وما انقضى وانقرض - وهذه الدراسة كأية دراسة تجريبية أخرى ، ان هي الا بحث في كائن موجود ، نسجل أوصافه وقوانينه وفق ما نلاحظه ، وهذه الدراسة التجريبية للغة هي أقرب الى « البراجماتيقا » منها الى « السمانطيقا » بمعناها الصحيح ، لأنها تبحث في الرموز اللغوية بالنسبة الى طائفة من الناس يستخدمونها فعلا ، أو استخدموها فعلا في زمن مضى فالسمانطيقا الوصفية تتناول من اللغة ألفاظها ونحوها وصرفها الخ .

وأما « السمانطيقا المجردة » - وهي موضع الاهتمام والعناية عند كارناب فهي التي لا تتعلق بلغة معينة بذاتها ، بل تصدق على كل لغة يمكن أن يتصورها الانسان أداة للتفاهم ، واذن فهي بحث منطقي لا تجريبي ، فكما أنه في بحثه للسنتاطيقا قد انصرف الى الجانب المنطقي منها ، بمعنى أنه لم يقف عند تحليل البناء اللغوي للغة معينة . بل أراد أن يحلل البناء الرمزي لأية لغة يمكن تصورها أداة للتفاهم ، فكذلك هو الآن مهتم بالجانب المنطقي للسمانطيقا .

وما دام « كارناب » لا يريد ببحثه أن يقتصر على هذه اللغة المعينة أو تلك بل يريد له أن يكون عاما وضروريا ، ينطبق على أية لغة تصلح للتفاهم ، فلا بد أن يجول في تجريدات صرف ، لأنه لا يتناول لغة قائمة بذاتها ، بل يتناول لغة مجردة .

والبحث السمانطيقى يتناول كيفية الدلالة التي تكون للألفاظ ، كما يتناول البحث في معنى الصدق ، والبحث في الاستنباط المنطقي ، أى كيف نستنبط قضية صادقة من أخرى صادقة .

ولكى نبحث في كيفية الدلالة التي تكون للألفاظ ينبغي أولا أن نفرق بين نوعين من الكلام ، أو نوعين من اللغة ، يسميهما « كارناب » على التوالي : « بلغة الأشياء » (object Language) و « لغة الشرح » (Meta Language)

والترجمة الحرفية لهذه العبارة هي « ما وراء اللغة »
والمقصود بها لغة تتحدث عن لغة أخرى ، وقد فضلت أن
أسميها بالعربية « لغة الشرح » أى اللغة التى تشرح بها
لغة أخرى ، فإذا شرحت اللغة الانجليزية باللغة العربية
- مثلا - كانت اللغة العربية فى هذه الحالة « لغة شارحة »
(موقف من الميتافيزيقا ص ٢٠٩ - زكى نجيب محمود)
فلغة الحديث العادية هي « لغة أشياء » أى أن الناس
يستخدمونها ليتحدثوا عن الأشياء التى يريدون أن يتحدثوا
عنها ، كما يقول المتكلم لسامعه : « الكتاب على المنضدة » ،
وأما اذا تحدثنا عن هذه اللغة نفسها ، كأن أقول مثلا عن
اللغة العربية « ان ألفاظها لا تخرج عن أن تكون أسماء
أو فعلا أو حرفا » كانت هذه اللغة الجديدة « لغة شارحة »
أو ان شئت فقل انها للغة لا لغة للأشياء التى من أجل
وصفها والحديث عنها خلقت اللغة بمعناها الأول .

« فإذا كنا نبحث ونحلل ونصف لغة ما (ولنرمز
لها بالرمز « ل ١ ») فإننا بحاجة الى لغة أخرى (ولنرمز
لها بالرمز « ل ٢ ») نصوغ فيها نتائج بحثنا فى « ل ١ »
أو نصوغ فيها قواعد استخدام « ل ٢ » - فى هذه الحالة
نسمى « ل ١ » - لغة الأشياء ، وتسمى « ل ٢ » لغة
الشرح . . . فلو كنا نصف بالانجليزية التركيب النحوى
للغة الألمانية الحديثة أو اللغة الفرنسية الحديثة ، أو اذا
كنا نصف التطور التاريخي لصور الكلام ، أو نحلل

المؤلفات الأدبية فى هاتين اللغتين ، عندئذ تكون الألمانية والفرنسية بالنسبة لبحثنا لغتى الأشياء ، وتكون الانجليزية لغة الشرح ، وكل لغة كائنة ما كانت يمكن اتخاذها لغة أشياء ، وكل لغة فيها تعبيرات صالحة لوصف معالم اللغات يمكن اتخاذها لغة شارحة ، وقد تكون اللغة الواحدة لغة أشياء ولغة شرح فى آن واحد ، مثال لذلك حين نتحدث بالانجليزية عن النحو الانجليزى أو الأدب الانجليزى الخ .

والسمانطيقا من حيث هى بحث فى دلالات الألفاظ والعبارات على معانيها ، يشتمل على الدراسات التى تترجم لغة الأشياء الى لغة شارحة ، وبعبارة أبسط ، السمانطيقا هى دراسة معانى العبارات اللغوية ، واذن فمحور السمانطيقا هو دلالة اللفظ على مسماه ، وهذه الدلالة ان هى الا علاقة قائمة بين اللفظ وبين شئ آخر مرموز له يقع خارج حدود اللغة ، فكلمة « العقاد » تدل على شخص بين الناس معين بصفات خاصة - وواضح أن هذا الشخص المشار اليه ، ليس كلمة من كلمات اللغة ، انما هو شئ فى عالم الأشياء - فالسمانطيقا اذن هى ربط العلاقة الدلالية بين الكلمة أو العبارة ، وبين الشئ أو الحادثة المشار اليها فى عالم خارج عن حدود اللغة وما فيها من كلمات وعبارات .

فاذا أردنا لغة محددة للدلالات ، جعلنا رمزا خاصا لكل مسمى على حدة ، ولما كانت المسميات - أى الأشياء

ثلاثة أقسام . أفراد ، صفات تصف الأفراد ، وعلاقات تربط كل فرد بغيره من الأفراد ، أمكن أن نتصور رموز لغتنا مقسمة الى مجموعات ثلاث على النحو التالى : س ١ ، س ٢ ، س ٣ ، س ٤ ٠٠٠٠ الخ وهى أسماء المفردات ؛ ص ١ ، ص ٢ ، ص ٣ ، ص ٤ ٠٠٠٠ الخ وهى أسماء الصفات .

١ع ، ٢ع ، ٣ع ، ٤ع ٠٠٠٠٠ الخ وهى أسماء العلاقات .

حتى اذا ما تم لنا ذلك ، كانت كل عبارة لغوية مؤلفة من مجموعة من هذه الرموز ، وأمكن من كل عبارة أن نطابق بين التركيبة الرمزية وما تدل عليه خارج حدود الرموز .

بعد أن نفرغ من وضع رموز دالة على مفردات الأشياء جميعا - والأشياء اما ذوات فردة ، أو صفات ، أو علاقات - فاننا نكون بذلك قد مهدنا الطريق واضحا جليا لوضع قواعد الصدق لأنواع الجمل المختلفة ، فالجمله « (ص ١) س ١ » - ومعناها الفرد المعين س ١ موصوف بالصفة المعينة ص ١ - تكون صادقة لو كان الفرد المعين المرموز له بالرمز س ١ فى عالم الأشياء موصوفا حقا بالصفة المعينة المرموز لها بالرمز ص ١ ، فاذا لم نجد للرمز مرموزا له كانت العبارة باطلة ، واذا وجدناه لكننا رأيناه غير موصوف بالصفة ص ١ كانت العبارة باطلة أيضا .

على أنه ليست العبارات اللغوية كلها من هذا النوع

البسيط ، بل كثيرا ما تكون العبارة مركبة من عدة أجزاء بسيطة ، كأن نصل عبارتين بسيطتين برابطة العطف أو بكلمة « أو » فى مثل قولنا « اما أبيض أو أسود » ، أو بكلمة « اذا » فى مثل قولنا « اذا غربت الشمس أضأت المصباح » الخ الخ ، فاننا لنحكم بالصدق على عبارة مركبة وجب أولا أن نحلها الى عناصرها البسيطة ، ثم نطابق بين كل عنصر بسيط ومقابله فى عالم الأشياء ، على النحو الذى أسلفنا ذكره .

ومن هنا جاءت النظرية السمانطيقية فى معنى « الصدق » حين نصف عبارة ما بأنها « صادقة » فكلمة « صدق » كلمة زائدة لا ضرورة لها ، لأن قولك عن عبارة انها صحيحة مساو لقولك العبارة مجردة عن ذلك الوصف ، فقولك مثلا : « (القمر مستدير) عبارة صادقة » .

مساو لمجرد قولك « القمر مستدير » (١) .

ذلك لأننا اذا ما نطقنا بعبارة ، كان هنالك أمما شيان :

الشيء الذى نشير اليه بالعبارة التى نطقنا بها ، والعبارة نفسها ، والمفروض هو أن العبارة تصوير للشيء ،

(١) وهنا بدأ يتضح أننا بدأنا فى جنى ثمرة من ثمار هذه النظرية السمانطيقية - على محسن جمجوم :

كأننا وصفنا أمامنا شيئاً وصورته ، وأصبحت كلمة « صادقة » بغير مدلول ، لأن الشيء المصور ليس فيه جزئ اسمه « صدق » ، واذن فهي اسم بغير مسمى ، أعنى أنها رمز لا موجب له ، فيجب حذفه . وواضح أنه لو اقتصر باحث فى بحثه على التشكيلات اللغوية وحدها ، أعنى لو أنه اقتصر على بحثه للطريقة التى تتكون بها العبارات اللغوية ، والطريقة التى يمكن بها اشتقاق عبارة من عبارة (وهذان هما قوام السنتاطيقا) لما كان هنا لك حاجة الى استخدام كلمة « صدق » أو كلمة « كذب » اطلاقاً ، اذ تبدأ الحاجة الى استعمال هاتين الكلمتين ، حين نلتفت الى عالم الأشياء والوقائع ، لنرى هل التركيبية اللفظية المعينة تصور أو لاتصور شيئاً من الواقع ، ولعل هذا هو ما حدا بـ « كارناب » أن يضيف بحثه السمانطيقى الى بحوثه الأولى فى السنتاطيقا ، أى حدا به الى اضافة طريقة ادراك المدلولات الى بحوثه الأولى التى اقتصرت على تحليل التكوين اللفظى للعبارات ، بغض النظر عن مدلولاتها الخارجية .

لكن اذا كان صدق العبارة معناه مطابقتها للشيء الخارجى أو للواقعة الخارجية ، فماذا نقول فى صدق قواعد المنطق نفسها ، مع أن هذه القواعد صدقها ضرورى يستحيل عليه الخطأ ؟ خذ - مثلاً - قاعدة أن النقيضين لا يجتمعان ، فلا يجوز قبول عبارة كهذه « س ولا س » - هذه قاعدة « صادقة » بالضرورة ، فما معنى « صادقة » هنا ، مع أنه

ليس هناك فى عالم الأشياء ما نرجع اليه لنطابق بينه وبين قولنا ان « س ولا س لا يجتمعان » ؟

هنا يقول « كارناب » ان قواعد المنطق صادقة بمعنى أننا اتفقنا عليها ، حين اتفقنا على رموز اللغة وطريقة استخدامها ، فقواعد المنطق مختارة منا اتفاقا ، وصدقها اتفاقى كأن يتفق اثنان - مثلا - على أن يتفاهما برمز معين مثل هذا الرمز « — » على أنه يعنى عدم وجود الشيء الذى يجيء هذا الرمز سابقا لأسمه فان قال أحدهما « س - س » فهم الآخر أن س غير موجود ، فاذا وجدا بعد ذلك أن الرمز « — » يدل دائما على معنى معين ، لما جاز لهما أن يعجبا ، لأن دوام معناه ودوام صدقه هو نتيجة اتفاقهما ، وقد كان فى مستطاعهما أن يتفقا على خلاف ذلك ، كأن يتفقا - مثلا - على أن الرمز نفسه دال على وجود الشيء الذى يجيء الرمز سابقا لاسمه .

فقولنا عن العبارتين الآتيتين : « نابليون ولد فى كورسكا » و « نابليون لم يولد فى كورسكا » انهما جملتان متناقضتان ، أى أن الواحدة منهما تنفى الأخرى منطقيا ، معناه أننا اصطالحنا بحكم القواعد التى تواضعنا عليها فى اللغة واستعمالها ، على أن كلمة النفى « لم » اذا وجدت فى جملة ، كان معناها أن الجملة تصبح متناقضة مع نفس الجملة اذا خلت منها ، بحيث يستحيل صدقهما معا أو كذبهما معا .

ولقد تعرض الأستاذ « آير » لهذه النقطة فشرحها
شرحا واضحا نلخصه فيما يلي :

ان مما أدته الحركة التحليلية فى الفلسفة خلال
الخمسين سنة الأخيرة (١) ، هو أنها أذالت الاشكال الذى
كان يظن أنه ملازم لقضايا المنطق الصورى والرياضة
البحتة ، اذ كان الرأى مجمعا على أن هذه القضايا صادقة
بالضرورى ، لكن نشأت الصعوبة حين أرادو معرفة كيف
أتيج للانسان أن يعلم عنها أنها صادقة بالضرورة ، لماذا
يكون العالم منطقيا ؟ كيف أتيج لنا أن نوقن بأن قوانين
المنطق لن تخالف الواقع ؟ الجواب هو أنه لا معنى لقولنا ان
العالم منطقى أو غير منطقى ، اذ الشئ الوحيد الذى يمكن
أن يوصف بكونه منطقيا أو غير منطقى استدلال عبارة من
عبارة أخرى ، والاستدلال المنطقى هو ما تجريه وفق قوانين
المنطق ، وقوانين المنطق هى قواعد وضعناها لاجراء مثل
هذا الاستدلال . ان قوانين المنطق يستحيل أن تتعارض مع
الواقع ، لأنها فى ذاتها لا تقول شيئا عن الواقع ، اننا
بتطبيقنا لقوانين المنطق نستطيع أن نشق عبارة صحيحة
من عبارة أخرى صحيحة ، لكن المنطق وحده ليس هو الذى
يقول عن العبارة الأولى انها صحيحة ، لأن ذلك موكول الى

(١) لاحظ أن الطبقة الاولى لكتاب موقف من الميتافيزيقا كانت

التجربة وحدها ، كل ما يستطيع المنطق أن يقوله هو أنه
إذا صدقت عبارة - أو مجموعة عبارات - وصفية ، فلا بد
أن تصدق كذلك عبارة وصفية أخرى هي كذا وكذا .

لكن لماذا نلزم أنفسنا باشتقاق العبارة الثانية من
العبارة الأولى ؟ الجواب هو أننا إذا سلمنا بالعبارة الأولى
الصحيحة ورفضنا أن نسلم بالعبارة التي تلزم عنها ، فأننا
نكون بمثابة من يناقض نفسه .

والسؤال الآن هو : ولماذا ينبغي لنا أن نجتنب
مناقضة أنفسنا ؟

أليس ذلك لأن العالم مكون على نحو يستحيل معه
أن يصدق النقيضان معا ؟ وإذا كان أمر العالم كذلك ،
فهو إذن يجرى على اتفاق مع قوانين المنطق . . . لكن
الجواب على هذا كله هو أنه ليس ثمة ما يلزمنا بألا نقبل
التناقض ، إنما هو اتفاق بيننا نشأ عن اتفاقنا على طريقة
معينة نستخدم بها لغة التفاهم ، أننا اتفقنا على أن يكون
لأداة النفي « لا » معنى معين ، بحيث إذا قلنا عبارة كهذه
« ق ولا ق » جاءت عبارة بغير معنى ، أى لم نجد لها مدلولاً
فى عالم الأشياء ، وليس ذلك لأن فى طبيعة العالم نفسه
ما يأبى ذلك ، بل لأننا نحن الذين صنعنا لغتنا على نحو
يجعل ضم القضية الى نقيضها لا يفيد وصفاً لشيء . ان
قولنا ان « عدم اجتماع النقيضين » قانون من قوانين المنطق.

مساو لقولنا اننا اتفقنا على استخدام معين لأداة النفى .
وكان يجوز لنا أن نبني نسقا منطقيا آخر يخرج على هذا
القانون - قانون عدم اجتماع النقيضين - اذ يجوز لنا مثلا
أن نبدأ ببناء المنطقى الجديد باشتراطنا صدق « ق ولا ق »
ثم نأخذ فى استدلال النتائج من هذا الاشتراط الأولى ،
وعندئذ يكون اجتماع النقيضين هو الصحيح ، وهو الذى
نرتب على صدقه صدق القضايا التى تستدل منه ، وإذا
بدأ هذا القول مشكلا غريبا ، فلأننا نظن أن علامة النفى
ستظل فى البناء المنطقى الجديد المقترح ، محتفظة بمعناها
الحالى ، مع أنه واضح طبعا أننا لو أبقينا لها معناها الحالى
الذى يجعل عدم اجتماع النقيضين صحيحا ، استحال أن
يكون اجتماع النقيضين صحيحا أيضا .

اننا فى تكويننا للغة التى نقرر فيما بيننا أن تكون
أداة للتفاهم ، نكون عندئذ أحرارا فى أى القواعد نضع
لهذه اللغة كى تكون أداة صالحة مستقيمة وافية موفية
لأغراضها ، حتى اذا ما تمت هذه الخطوة لم يعد لنا مجال
للاختيار ، وها هنا - كما يقول كارناب لا تظل مبادئ
المنطق أمرا جزافا ، بل تصبح ضرورية الصدق ، ويرجع
صدقها الضرورى هذا الى أن القواعد السمانطيقية ، التى
استخدمناها فى بناء العبارات ذوات الدلالة تكفى وحدها
لبيان صدقها ، فمبادئ المنطق الصورى نتائج تلزم
بالضرورى عن القواعد السمانطيقية التى وضعت لتخلع

على العبارات اللغوية . معانيها . ، ولما كانت هذه القواعد
السमानطيقية ثابتة أبدا ، كانت النتائج المترتبة عليها – أعني
مبادئ المنطق الصوري – صادقة هي الأخرى صدقا
لا يخطئ (١) .

(١) لتوضيح تلك الفقرة التى قد تكون غامضة ، نقول ان اللغة
بالمطبع أقدم عهدا من علم المنطق فهى نشأت قبله ، وبحكم ضراوات
الحياة فان الوظيفة الرئيسية للغة سمانطيقية أى الدلالة على الأشياء ،
وبحكم العلاقة التى بين اللغة وعلم المنطق مثل الكلمات المنطقية على
سبيل المثال ومنها أداة النفى لا (ليس) – فان استعمال هذه الكلمة
فى مجال اللغة لايد أن يؤدى معنى معين تستقيم معه الأشياء ، فيدبى
انه اذا قلنا أن الشجرة التى هناك موجودة وليست موجودة كان هذا
الكلام ليس له معنى وهو بلغة المنطق كلام مناقض لبعضه – أى أن قانون
عدم التناقض الذى يقول أنه من الخطأ القول أن « س ولاس » صحيح
هو قانون صحيح ويمثل اتفاقا مع طبيعة الأشياء المادية وذلك لأن أداة
النفى المستخدمة فى علم المنطق هى أداة النفى التى نستخدمها فى اللغة
– لذلك فان اللغة بسبب أقدميتها قد انعكست على علم المنطق بإعارته
بعض كلماتها التى لها معنى محدد ثابت لا يتغير فكان ذلك سببا فى وجود
اتفاقا بين صدق قانون عدم التناقض وهو من قوانين المنطق وصدقه اذا
أحللنا رموزه بأشياء مادية مثل (من الخطأ القول بأن اجتماع « شجرة
ولا شجرة » قولاً صحيحاً) وهذا ما يحدث فى الحياة العملية . أدى
ذلك التشابه الى الشك فى استقلال قوانين المنطق وقضايا الرياضة
البحثة عن الواقع ، أعنى الى الشك فى أن صدق أو كذب قوانين
وقضايا المنطق والرياضة البحة مرتبط بالواقع – فنحن بالتالى معرضين
لهذا التشابه طالما نتحرك فى مجال علم المنطق بكلمات معارة من اللغة =

خذ لذلك مثلاً هذا المبدأ الآتى من مبادئ المنطق
الصورى : « اذا كانت كل ص ١ هى أيضا ص ٢ ، ثم اذا

— أما اذا استخدمنا رموز ليست لها علاقة بأى لغة الا المعنى الذى
نتفق نحن عليه — فهنا نتخلص من سلطة اللغة ويصبح واضحاً ان
قوانين المنطق والرياضة البحتة مستقلة تماماً عن الواقع برغم بقاء قانون
عدم التناقض كما هو صحيح ممثلاً اتفاقاً وارتباطاً بين الواقع المادى
والمنطق والرياضة البحتة فى واقعها التجريدى . ومن نتائج هذا الاكتشاف
انه حدث تطور هائل فى علوم المنطق والرياضة البحتة حيث تجد الآن
عندما تدرس الرياضاة المتقدمة مثل علم الـ *Topology* أنماطاً
رياضية (عمارة كاملة) مبنية على مفاهيم أولية هى التعريفات
والمصادر والمبادئ الأولية وهى ليست لها أى علاقة بالواقع وكذلك
تستخدم علاقات معينة ليست لها علاقة بأى معنى لغوى ، وكل ما يبنى
أو يستولد من هذه المبادئ الأولية والمصادر والتعريفات يكون متسق
فى عمليات الاستدلال المنطقى الرياضى الصارم . خذ مثلاً آخر من علم
آخر فى الرياضاة البحتة وهو علم *Vector Space* ففى هذا العلم
تعريف للمتجه المتعدد الأبعاد ولتكن n بعد :

Vector of n tuples (orn-components),
like $V (i_1, i_2, \dots, i_n)$

where $n = 1, 2, \dots$,

أى أن n تأخذ القيم : $1, 2, 3, 4, \dots$

هذا ليس له نظير فى الواقع لأننا أقصى ما نعرفه فى الواقع متجه
يحدد بثلاثة أبعاد .

هذه أمثلة لتطور علوم الرياضيات البحتة الناشئة عن تطور علوم
المنطق والمنطق الرياضى والمنطق الرمزى .

على محسن مجموع

كانت كل ص ٢ هي أيضا ص ٣ ، فان كل ص ١ تكون أيضا ص ٣ - هذا مبدأ نقول عنه انه صادق بالضرورة ، لماذا ؟ لأنه ترتب على المعنى الذى اتفقنا عليه لكلمة « كل » ولكلمة « اذا » ، واذن فالصدق الضرورى للمبدأ المنطقى السالف الذكر ، هو نتيجة تلزم حتما عن قاعدة سمانطيقية وضعناها لاستخدام بعض الكلمات ، ان مبادئ المنطق الصورى لا تتطلب - من أجل تصديقها - رجوعا الى الخبرة والملاحظة لما يجرى فى العالم الخارجى ، اذ فيم الخبرة وعلام الملاحظة اذا كنا لم نعد استخلاص نتيجة من قاعدة وضعناها نحن لتستقيم لنا معانى كلماتنا وعبارتنا ؟

وما دمنا فى معرض الحديث عن صدق المبادئ المنطقية الصورية ، فيجدر بنا - استكمالا للموضوع - أن نذكر رأيا لـ « كارناب » جديرنا بالنظر والبحث .

يفرق « كارناب » بين شيئين هما :

١ - « الوصف الشامل لحالة العالم (State-Description) »

٢ - « مدى صدق الجملة » (Range) .

أما « الوصف الشامل لحالة العالم » فقد يكون وصفا للحالة الواقعة فعلا فى لحظة زمنية معينة ، وقد يكون وصفا لحالة ممكنة الوقوع فى أية لحظة زمنية ، وسواء كان هذا أو ذلك ، فلا بد أن يكون الوصف قوامه جملة مركبة

من قضايا بسيطة كثيرة ، كل واحدة منها تصف فردا من أفراد الكائنات بماله من صفات أو علاقات ، فافترض مثلا أن اللغة التى نستخدمها ليس فيها الا ثلاثة أسماء لثلاثة أفراد ، هى أ ، ب ، ج ، وأن هنالك فى العالم صفتين اثنتين هما صفتا « أزرق » و « بارد » ، اذن فمن الممكن أن تكون صورة العالم متمثلة فى « الوصف الشامل » الآتى .

« أ أزرق ولكنه ليس باردا ، ب أزرق وبارد معا ، ج لا هو أزرق ولا هو بارد » .

وبدیهى أنه اذا كان هذا هو « الوصف الشامل لحالة العالم » فهناك جمل تصدق فيه وجمل أخرى تكذب فيه ، فمثلا الجملة القائلة بأنه « اما أ بارد أو ب بارد » صادقة بينما تكذب جملة كهذه « أ و ج كلاهما بارد » .

وهنا تأتى فكرة « المدى » ، فلكل جملة مدى من الصدق ، يتسع لبعض الجمل ويضيق لبعضها ، « ومدى صدق الجملة » يقرره عدد الأوصاف الشاملة لحالة العالم – الفعلى منها والممكن على السواء – التى تكون الجملة صادقة فيها ، فمثلا :

مدى صدق الجملة « أ إما أزرق أو بارد » أوسع من
مدى صدق الجملة « أ أزرق وبارد معا » ، لأن عدد
« الأوصاف الشاملة لحالة العالم » التى يمكن أن نتصورها ،
والتى تصدق فيها الجملة الأولى أكثر من تلك التى تصدق
فيها الجملة الثانية ، ويمكن القول على وجه العموم أن مدى
صدق الجملة يتناسب تناسبا عكسيا مع امكان تنفيذها ،
أى كلما اتسع امكان خطئها ضاق مدى صدقها .

وبهذا الذى قلناه نستطيع أن نفرق بين الصدق
التجريبي والصدق المنطقي ، فقولنا ان « سكان مصر عشرون
مليون » صادق صدقا تجريبيا ، ومعنى ذلك أنه قول يطابق
الحالة الواقعة ، لكن يمكن تصور حالات لا حصر لعدددها
ممكنة الوقوع ، ويكون فيها هذا القول خاطئا ، فقد كان
يمكن أن يكون سكان مصر فعلا ثلاثين أو أربعين أو خمسين
مليونا أو أى عدد شئت ، وفى كل حالة من هذه الحالات
الممكنة يكون قولنا ان « سكان مصر عشرون مليونا » قولا
باطلا ، فالجملة التجريبية تصدق فى حالة واحدة فقط .
هى حالة مطابقتها للحالة الواقعة فعلا .

وأما الصدق المنطقي فيكون حين لا يمكن تصور حالة

من الحالات الممكنة تنقضه وتفنده ، فالجملة الصادقة صدقا منطقيا ، تصدق فى أى وصف يمكن تصويره للعالم ، أى أن « مدى صدقها » يبلغ أوسع نطاق ممكن ، فقولنا مثلا :

« اذا كانت أ أكبر من ب ، ب أكبر من ج ، كانت أ أكبر من ج » .

قول صادق صدقا منطقيا ، لأنه يصدق فى كل حالة ممكنة من حالات العالم ، فليس هناك « وصف شامل لحالة العالم » بحيث تكذب فيه هذه العبارة .

وقل هذا نفسه عن الجملة التى تكون باطلة منطقيا ، كالجملة التى يكون فيها تناقض ، فهى جملة باطلة مهما يكن وصف العالم الذى نتصوره . فجملة مثل « أ اما أن تكون باردة أو ليست باردة » صادقة صدقا منطقيا فى كل عالم ممكن ، وجملة مثل :

« أ باردة وليست باردة معا » باطلة بطلانا منطقيا فى كل عالم ممكن . ونحن نحكم على الجملة الصادقة صدقا منطقيا بضرورة صدقها فى كل الحالات ، دون حاجة منا الى

مراجعة العالم الواقع ، لا لأن فيها سرا عقليا دفيناً يجعلها لغزا من الألغاز ، بل لأن القواعد السمانطيقية التي وضعناها للغتنا تقتضى ذلك .

السنتاطيقا :

قلنا ان ميادين البحث اللغوى المنطقى عند « كارناب » ثلاثة ، هى : البراجماتيقا التى تبحث فى القول بالنسبة الى قائله من حيث الحالة الجسمية والنفسية التى صاحبت النطق به ، والسمانطيقا التى تبحث فى القول بالنسبة الى دلالاته وإلى صدقه وصدق ما يشتق منه ، والسنتاطيقا التى تبحث فى القول بالنسبة الى علاقة رموزه بعضها مع بعض ، بغض النظر عن قائله وبغض النظر عن دلالاته وصدقته . وقد أسلفنا القول فى الجانبين الأول والثانى ، وسنوجز القول الآن فى الجانب الثالث .

يقول « كارناب » أن اللغة تتميز من ناحية بنائها وتكوين عباراتها - أى من الناحية السنتاطيقية - بمجموعتين من القواعد تسير وفقهما : (١) قواعد التكوين (*) و (٢) قواعد التحويل (**) - الأولى تبين كيف تتركب الجملة

Formation.

(*)

Transformation.

(**)

من الرموز اللغوية الجزئية ، والثانية تبين كيف نشق جملة من جملة أخرى .

فمن قواعد التكوين نعرف كيف نبني الجملة البسيطة التي تتحدث عن جزئي واحد في واقعة واحدة ، فها هنا لابد من رمز يرمز الى فرد معين ، وليكن « س » ثم لابد من رمز آخر الى صفة معينة يتصف بها ذلك الفرد ، وليكن « ص » أو الى رمز ثالث يرمز الى علاقة تربط ذلك الفرد بفرد آخر أو أفراد أخرى ، وليكن رمز العلاقة « ع » ورمز الفرد الآخر هو « م » - وبعد أن نفرغ من وضع الرموز لتسمى بها الأفراد والصفات والعلاقات ، يتسنى لنا أن نبني الجملة البسيطة بصورها المختلفة ، فنقول مثلاً « (ص) س » - أى أن الفرد « س » موصوف بالصفة « ص » - أو نقول « س ع ص » - أى أن الفرد « س » مرتبط بالعلاقة ع مع الفرد ص .

ثم من قواعد التكوين أيضاً نعرف كيف نبني الجملة المركبة من جمل بسيطة ، بواسطة الروابط المنطقية مثل « أو » و « و » و « اذا » - كأن نقول مثلاً « اما (ص) س أو (ح) س » - أى أن الفرد س اما موصوف بالصفة ص أو بالصفة ح - أو نقول : « (ص) س ، و (ح) ك » - أى أن الفرد س موصوف بالصفة ص ، والفرد ك موصوف بالصفة ح - وما دمنا قد رسمنا الطريق لتكوين الجملة البسيطة والجملة المركبة من رموز نصفها للأشياء والصفات

والملاقات ، فقد رسمنا الطريق لتكوين العبارات اللغوية كلها .

تلك هي قواعد « التكوين » ، أما قواعد « التحويل » فهي التي تخول لنا أن نشق جملة من جملة ، فمثلا اذا كان لدينا هاتان الجملتان :

١ - « اما س أو ص » و ٢ - « ليس س » جاز لنا أن نشق العبارة ص . ومن قواعد التكوين وقواعد التحويل معا ، نستطيع أن نلم باللغة كلها من حيث مبني عباراتها وعلاقة الرموز اللغوية بعضها ببعض في الجملة الواحدة ، وعلاقتها بعضها مع بعض في الصيغ الرمزية المختلفة ، وواضح بالطبع أننا مادما نحصر أنفسنا في دائرة هذه القواعد وحدها ، فسنظل في عزلة عن عالم الأشياء والحوادث ، سنحدد أنظارنا بحدود العبارة اللغوية وأجزائها ، فلا نجاوز هذه الحدود الى ما وراء العبارة اللغوية من مدلولات تجعل العبارة صحيحة أو كاذبة ، وفي هذه الحدود السنتاطيقية حصر « كارناب » نفسه أول الأمر ، ثم خرج عن هذه الحدود حين وسع من نطاق بحثه ، بحيث شمل الجانبيين الآخرين : جانب السمانطيقا الذي يربط فيه بين العبارة ومدلولها الخارجى ، وجانب البراجماتيقا الذى يربط فيه بين العبارة وقائلها ، وبذلك تكمل جوانب البحث في منطق اللغة .

يفرق « كارناب » بين ثلاثة أنواع من العبارات
هى :

١ - عبارة شيعية ، أى تتحدث عن شيء ما مباشرة
دون توسط اسم ذلك الشيء ، كأن تضع على الورق بقعة
خضراء ، وتكتب الى جانبها كلمة « أخضر » ، على اعتبار
أن يفهم القارئ مما يراه جملة « هذا أخضر » .

ومن قبيل ذلك أيضا تكتب - مثلا - الرقم ٤ والى
جانبه تكتب عبارة « عدد زوجى » فعندئذ العبارة الوصفية
« عدد زوجى » تصف الشيء الموصوف مباشرة وهو « ٤ » .

٢ - عبارة سنتاطيقية ، وهى التى تتحدث عن كلمة
من كلمات اللغة ، كأن تقول مثلا « يكتب مكونة من أربعة
حروف » « الهرم اسم يطلق على أثر مصرى قديم فى
الجيزة » « المقعد كلمة تقال عن أى شيء معد للجلوس » .

٣ - عبارة تتذبذب بين النوعين السابقين ، فهى
مصوغة على نحو يوهم بأنها تتحدث عن شيء ما مباشرة
(كأنها من النوع الأول) بينما هى فى حقيقة أمرها تنتمى
الى النوع السنتاطيقى (النوع الثانى) - و « أمثال هذه
العبارات سنطلق عليها اسم (عبارات تتحدث عن أشباه
أشياء) » الى هذا النوع (الثالث) الذى يقع وسطا (بين
العبارات الشيعية والعبارات السنتاطيقية) تنتمى مسائل

كثيرة وعبارات كثيرة متصلة بالأبحاث التى يقال عنها « انها
أبحاث فلسفية » ؛

خذ مثلا بسيطا لهذا ، فافرض أننا فى مناقشة
فلسفية عن فكرة العدد ، وأردنا أن نقرر أن هنالك فرقا
جوهريا بين الاعداد من جهة والأشياء (الطبيعية) من جهة
أخرى . . . فقلنا هذه الجملة « خمسة ليست شيئا لكنها
عدد » (ج ١) فظاهر هذه الجملة هو أنها تصنف العدد
خمسة بوصف معين ، شأنها ذلك شأن هذه الجملة الآتية :
« خمسة ليست عددا زوجيا بل هى عدد فردى » (ج ٢)
مع أن الجملة الأولى (ج ١) فى حقيقة الأمر لا تقول
شيئا عن العدد خمسة ، بل هى خاصة بالكلمة (لا العدد)
خمسة ، ويتبين هذا من الصيغة الآتية (ج ٣) التى يمكن
أن نحلها محل الجملة الأولى (ج ١) : « (خمسة) ليست
كلمة دالة على شيء ، بل هى كلمة دالة على عدد » - فبينما
(ج ٢) عبارة شائعة بالمعنى الصحيح (أى تتحدث عن
شيء ما مباشرة دون وساطة كلمة دالة عليه) ترى أن
(ج ١) عبارة تتحدث عن شبه شيء (أى توهم بأنها
تتحدث عن شيء والحقيقة هى أنها تتحدث عن كلمة) .

وينبه د . زكى نجيب محمود فى ص ٢٢٢ من كتابه
موقف من الميتافيزيقا (الذى أعتمدنا عليه بشكل أساسى
فى هذا البحث) قائلا :

اننى أدعو القارىء الى حصر انتباهه جيدا فى هذه
 التفرقة التى يبرزها « كارناب » ، أعنى التفرقة بين العبارة
 التى تتحدث عن شيء ، والعبارة التى ليست كذلك ، فتوهم
 بأنها تتحدث عن شيء مع أنها تدور حول كلمة ، فهذا
 الصنف الثانى صنف زائف من الكلام ، وهو هام فى بحثنا
 هذا ، لأن ما يسمى بالمشكلات الميتافيزيقية كله من هذا
 النوع الزائف الذى يدور الحديث فيه عن « أشباه أشياء »
 على حين أنه يوهم بغير ذلك . ولتوضيح هذه التفرقة بين
 الصنفين ، سنسوق عدة أمثلة مما أورده « كارناب » فى
 هذا الصدد :

(ج ١) « محاضرة الأمس كانت عن بابل » - هذه
 عبارة ظاهرها هو أنها تقرر شيئا عن بابل ، مادام اسم
 بابل واردا فيها ، مع أنها فى حقيقة الأمر لا تقول شيئا
 على الإطلاق عن بابل ، بل تقول ما تقوله عن محاضرة
 الأمس ، وعن كلمة « بابل » - فعلمنا بصفات مدينة بابل
 نفسها لا يتأثر قط بكون ج ١ صادقة أو كاذبة - ومما يدل
 على أن ج ١ تحدثنا عن شبه شيء (لا عن الشيء نفسه)
 أنها يمكن ترجمتها الى العبارة الآتية ج ٢ : « فى محاضرة
 أمس وردت كلمة « بابل » أو ورد تعبير مرادف لهذه
 الكلمة ، » .

وتحويل الكلام على هذا النحو - من صورته
 الواضحة - يسميه « كارناب » تحويلا للعبارة من الأسلوب

المادى (١) الى الأسلوب الصورى ، ويقول ان العبارات الفلسفية (الميتافيزيقية) كلها ينكشف أمرها بهذا التحويل فبندتد نرى أن كل ما يسمونه بالمشكلات الفلسفية ليس الا حديثا عن هذه اللفظة أو تلك ، وليست هي بالحديث عن هذا الشيء أ وذاك ، بحيث يمكن مراجعة الأشياء لقبول الحديث أو رفضه . وهاك عدة أمثلة لترجمة العبارات من أسلوبها المادى الى أسلوبها الصورى :

مثل ١ - : (الأسلوب المادى) كانت محاضرة الأمس عن بابل .
(الأسلوب الصورى) فى محاضرة الأمس وردت كلمة « بابل » أو ما يرادفها .

مثل ٢ - : (الأسلوب المادى) كلمة « الليث » تدل على الأسد .

(الأسلوب الصورى) كلمة « الليث » وكلمة « الأسد » مترادفتان ، أى يمكن احلال الواحدة مكان الأخرى أينما وجدناها .

(١) الأسلوب المادى هو خروب من الكلام يريد اثبات شيء عن « ١ » فتراه يثبتته عن « ب » التى تكون بينها وبين « ١ » رابطة ما - وتطبيق هذا على موضوعنا الحاضر هو أننا قد نريد وصف شيء ما بصفة ، فنوجه الوصف الى الكلمة التى تدل على الشيء ، لما بين الشيء واسمه من علاقة .

لاحظ في المثال السابق (٢) أن الأسلوب الصوري يوضح لنا كيف أن العبارة الأولى (في أسلوبها المادى) لا تعنى منطقيا وجود شيء في عالم الأشياء ، فلو ثبت أن ليس هنالك « شيء » في الخارج يقابل كلمة الأسد ، لظلت العبارة قائمة ، وهى أن كلمة الليث مرادفة لكلمة الأسد .

مثال ٣ - : (الأسلوب المادى) كلمة luna فى اللغة اللاتينية تدل على القمر .

(الأسلوب الصورى) هنالك ترجمة للغة اللاتينية الى اللغة العربية ، يمكن بها احلال عبارات اللغة الأولى مكان عبارات اللغة الثانية ، وفى هذه الترجمة كلمة « قمر » فى اللغة العربية هى التى تقابل كلمة luna فى اللغة اللاتينية .

مثل ٤ - : (الأسلوب المادى) الجملة « » فى اللغة الصينية معناها أن القمر كرى .

(الأسلوب الصورى) هنالك تقابل فى الترجمة بين اللغتين الصينية والعربية ، بحيث تكون الجملة العربية « القمر كرى » مقابلة للجملة الصينية « » .

مثل ٥ - : (الأسلوب المادى) هذا الخطاب خاص بابن العقاد .

(الأسلوب الصورى) فى هذا الخطاب ترد عبارة

« ابن العقاد » أو ما فى معناها - لاحظ فى هذا المثل أن العقاد قد لا يكون له ابن ، ومع ذلك تظل هذه العبارة صادقة ، والذى يكذب هو الخطاب نفسه ، مما يدل على أننا كثيراً ما نصديق طالما نحن مجسورون فى حدود العبارات اللغوية نشير ببعضها الى بعضها الآخر ، حتى اذا ما خطونا خطوة أخرى وحاولنا مطابقة هذه العبارات على الواقع الخارجى وجدناها لا تصور شيئاً • هكذا ياخذ « كارناب » فى سرد الأمثلة التى توضح ما يعنيه بالأسلوبين المادى والصورى فى الحديث ، وكيف أن الأسلوب الصورى يكشف عن الزيف المستور فى الأسلوب المادى ، والذى يهمنى من هذا كله أن العبارات التى نقولها كثيراً ما توهمنا بأنها تتحدث عن أشياء ، واذا هى لا تخرج عن كونها حديثاً عن كلمات ، واذن فلا يكون لنا الحق - بناء على تلك العبارات وحدها - أن نزع من شيئاً عن الواقع الخارجى • وهذا واضح بصفة خاصة فى العبارات الفلسفية ، « فالحق أنه كثيراً ما تنشأ مواضع للغموض فى الكتابات الفلسفية ... وذلك راجع الى حد كبير الى استخدام الأسلوب المادى فى الحديث بدل الأسلوب الصورى ... اذ العبارات الزائفة (التى تتحدث عن أشباه أشياء) تضللنا فتوهمنا بأنها تعالج أشياء خارج نطاق اللغة ، مثل الأعداد والأشياء والصفات والخبرات والوقائع والمكان والزمان وما الى ذلك ، مع أن حقيقة الموقف الذى تعالجه هى أن الأمر كله أمر

لو أننا وضعنا أقوال المذهبين في أسلوب صوري يوضح نوع اللغة المستعملة في الحديث ، لتبين ألا تناقض بين الرأيين ، فالرأيان هما :

(أ) الأسلوب المادى :

١ - الشئ مركب من معطيات حسية .

٢ - الشئ مركب من ذرات .

(ب) الأسلوب الصورى :

١ - كل جملة ترد فيها لفظة دالة على شئ تساوى مجموعة من الجمل الخالية من الألفاظ الدالة على أشياء اذ تشتمل فقط على ألفاظ دالة على معطيات حسية .

٢ - كل جملة ترد فيها لفظة دالة على شئ تساوى مجموعة من الجمل المشتملة على احداثيات مكانيه زمانية

(بالمعنى المفهوم فى علم الطبيعة) .

هذان رجلان ، يقول الأول قولا ، ويقول الآخر قولا آخر ، فلو اقتصرنا على استخدام الأسلوب المادى لظهر بينهما خلاف ، أما اذا استخدمنا الأسلوب الصورى لتبين

ألا تعارض بين قوليهما ، لأن الأول بمثابة من يقول : أنا أستطيع أن أحول الجملة التى فيها لفظ « قلم » الى مجموعة من الجمل أستغنى فيها عن لفظة « قلم » وأستعمل بدلها المعطيات الحسية التى أدركها ، من لون وصلابة وشكل النخ ، وأما الثانى فهو بمثابة من يقول : انى أستطيع أن أحول الجملة الى مجموعة جمل أستغنى فيها عن لفظة « قلم » وأستبدل بها أبعادا مكانية وزمانية النخ - انه لا تعارض بين الرجلين ، كل ما فى الأمر أن كلا منهما يتحدث بلغة تختلف عن اللغة التى يتحدث بها زميله ، الأول يقصد بلفظة « قلم » غير ما يقصده الثانى ، فكل منهما صواب بالنسبة الى اللغة التى يتحدث بها .

وخذ مثلا آخر مشكلة ميتافيزيقية أخرى ، تعجب أشد العجب كيف استنفذت من الفلاسفة كل هذا الجزء الذى استنفذته ، وأعنى بها مشكلة العلاقات - فهل العلاقات التى تراها قائمة بين الأشياء حقيقية أم وهمية ؟ فأنا أرى الآن ساعة على مكتبى وهى قائمة الى يمين المصباح وهكذا ، والسؤال مرة أخرى هو :

أحقيقة أن العالم مكون من عدة أشياء بينهما علاقات على نحو ما أرى ؟

أم أنه فى حقيقته كائن واحد لا كثرة فيه ، وبالتالي

لا علاقات بين أجزائه ، واذن فهذه العلاقات التي أراها بين
الكثرة الموهومة هي أيضا وهمية من خلق الانسان ؟

أما أنصار المذهب المثالي فيأخذون بهذا الرأى الثانى
الذى ينكر الكثرة وينكر العلاقات بينهما ، وطريقتهما فى
تأييد مذهبهم هذا هى أن يبينوا لك أننا لو فرضنا جدلا
وجود العلاقات بين الأشياء لوقعنا فى تناقض ، مثال ذلك :
والد العقد مرتبط ارتباطا ضروريا بالعقد ، لأنه أن نتصور
الوالد بغير تصور الولد ، على أن والد العقد هذا قد
يكون مالكا لأرض وقد لا يكون ، فملكته للأرض صفة
عرضية ، ثم انتقل الى هذه القطعة من الأرض التى أمامنا ،
فمالك هذه الأرض مرتبط ارتباطا ضروريا بهذه الأرض ،
اذ يستحيل أن نتصور المالك دون أن نتصور ما يملكه ،
على أن مالك هذه الأرض قد يكون والدا للعقد وقد لا يكون ،
فأبوته للعقد صفة عرضية •

غير أنه ربما اجتمعت الصفتان فى شخص واحد
بعبئه ، فيكون شخص معين والدا للعقد ومالكا لهذه الأرض
فى آن معا ، وما هنا يقول أصحاب المذهب المثالى : اننا فى
هذه الحالة نجد أن صفة امتلاك الأرض أصبحت بالنسبة
لهذا الشخص الواحد صفة ضرورية وصفة عرضية فى وقت
واحد ، وهذا تناقض ، ولا نجتنب هذا التناقض الا بانكار
ما افترضناه أولا ، أى بانكار أن هنالك كثرة من أشياء
بينها علاقات •

وموضع الخطأ عند أصحابنا المثاليين في هذه المشكلة، هو استخدامهم للأسلوب المادى فى الحديث ، ولو استعملوا الأسلوب الصورى لانكشف لهم الغطاء عن حقيقة الموقف : فالحقيقة هى أن كلمة « العقاد » لا العقاد نفسه هى التى ترتبط بعبارة « والد العقاد » لا بالوالد نفسه ، وكذلك عبارة « هذه الأرض » لا قطعة الأرض نفسها ، هى التى ترتبط بعبارة « مالك هذه الأرض » فالأمر كله روابط بين ألفاظ وعبارات لا بين الأشياء التى تمثلها هذه الألفاظ والعبارات ، وبالتالي فلا اشكال هناك عن حقيقة العالم الخارجى .



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)

المنظمة العامة
لأبواب

مكتبة

عبارات لغوية وما بينها من روابط... وانما يخفى ذلك عن أبصارنا بسبب استخدامنا للأسلوب المادى فى الحديث. ولا تتضح حقيقة الأمر الا بترجمة ذلك الى الأسلوب الصورى ، أو بعبارة أخرى ، ترجمته الى عبارات سننطاطية تتحدث عن اللغة التى نستخدمها » .

وينشأ الغموض فى استخدامنا الأسلوب المادى ، لأن هذا الأسلوب يجعل المدركات التى يتحدث عنها مطلقة ، كأنما هى مدركات تحتفظ بمعانيها بالنسبة لكل لغة مهما تكن ، مع أنك - لكى يكون حديثك واضحا دقيقا - لابد من تعيين نوع اللغة التى تريد أن نفهم كلامك بالنسبة الى قواعدها ومواصفاتها ، لأن الكلام قد يكون خطأ اذا نسبناه الى لغة الحديث الجارية ، صوابا اذا نسبناه الى لغة العلم المتفق عليها بين العلماء .

وكثيرا جدا من مشكلات الفلسفة ينشأ بين المذاهب المختلفة لأن متحدثا فى مذهب ما يقصد الى استعمال لغة معينة ، بينما المتحدث فى المذهب الآخر يقصد الى استعمال لغة أخرى ، وبهذا يكون الخلاف بينهما اختلافا فى طريقة التعبير ، لا اختلافا على حقيقة موضوعية خارجية . خذ مثلا هذا الخلاف المشهور : هل الشيء الذى أدركه - كالقلم الذى فى يدي الآن مثلا - مركب من معطيات حسية ، أم هو مركب من ذرات مادية خارج حواسي ؟

مكتبة الأسرة



بسعر رمزي خمسون قرشاً
بمناسبة

مهرجان القراءة للجميع

• إن الشباب هم حملة لواء الغد، وهم الذين سيجابهون تحديات المستقبل ولا سبيل لهم إلا بالتسلح بالثقافة والمعرفة، وهذه السلسلة من «مكتبة الأسرة» موجهة للشباب.. وقد حرصنا في الاختيار على تنوع العناوين لتقديم مكتبة للشباب في السياسة والاقتصاد والعلوم والفكر والفنون.. هذه سلسلة تعنى بتثقيف الشباب في كل المجالات.

«اللجنة العليا لمهرجان القراءة للجميع»

مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب